قراءة مختصرة في تاريخ الحركة الماركسية والشيوعية واليسارية في الدول الاسكندنافية

(الدنمارك مثالا) وبعض من رؤيتها الحالية لأفاق التطور

اعداد: نبيل سالم

(ملاحظة 1) تاريخ اعداد المادة:

الجزء الأول والثاني من هذه المادة كتبا في اواسط تسعينات القرن الماضي ولم ينشرا سابقا في الفضاء العام، اما الجزء الثالث فتم اعداده حديثا.

(ملاحظة 2) كيفية قراءة الاحداث التاريخية:

تتناول المادة فترة زمنية طويلة وأحداثًا تُعد جزءًا من التاريخ؛ لذلك، ومن أجل قراءة وتحليل سليمين، ينبغي على القارئ التعامل معها ضمن سياقها الزماني والمكاني، لا من منظور وعينا المعرفي والفكري الراهن، ولا استنادًا إلى الخبرة المتراكمة، سواء في زمن الانتصارات أم الانكسارات التي مرّ بها اليسار والحركة الاشتراكية والشيوعية.

ومن المهم أيضًا تجنّب تعميم التجارب والاستنتاجات التي حدثت وتحدث، على سبيل المثال، في تجارب اليسار الأوروبي على بلدان أخرى، ومنها بلدان الشرق الأوسط ونشاط اليسار والأحزاب الشيوعية فيها؛ إذ إن لكل منطقة، بل لكل بلد، ظروفه الخاصة المرتبطة بتطوره الاقتصادي والاجتماعي. ولا ينفي ذلك إمكانية الاستفادة من هذه الدروس، شريطة أن تتم وفق دراسة وتحليل دقيقين لنشاط وعمل اليسار في تلك السياقات.

(ملاحظة 3) مصادر المادة وطريقة العرض:

اعتمدت كمصادر لهذه القراءة السريعة وثائق التنظيمات المشار إليها في الجزء الأول والثاني من المادة، اما الجزء الثالث، فتم الاعتماد فيه على وثائق المؤتمر الأخير التوحيدي للحزب الشيوعي الدنماركي والاجتماع السنوي الأخير لحزب اللائحة الموحدة، وكذلك الكتاب الصادر بالانكليزية في أب 2025 للمتحدث الرئيسي لحزب اللائحة الموحدة بيلله دراغستيد ـ الاشتراكية الاسكندنافية ـ الطريق نحو اقتصاد ديمقراطي، وجرت المحاولة، بشكل عام، بعرض مواقف هذه التنظيمات كما هي وليس تحليلها، مع الإشارة جزئيا لبعض الملاحظات، أملا ان يساعد ذلك على إثارة الفضول الفكري والأسئلة وليس الإجابة عليها، وتسهل نسبيًا قراءة أكثر عمقًا للموضوع. من السهل ملاحظة أن التواجد البرلماني للأحزاب أخذ جزءًا غير يسير من القراءة، وهذا يعكس نسبيًا واقع حال الحياة السياسية في أوروبا الغربية والديمقراطيات البرلمانية.

الحزب الاجتماعي الديمقراطي (وريث حزب الاشتراكية الديمقراطية في الأممية الثانية)
https://www.socialdemokratiet.dk/english/
الحزب الشيوعي الدنماركي
https://www.kommunisterne.dk
حزب الشعب الاشتراكي
https://sf.dk
حزب اللائحة الموحدة – الحمر الخضر
https://enhedslisten.dk
الحزب الماركسي اللينيني الدنماركي

https://kommunister.dk
الكتاب الصادر للمتحدث الرئيسي لحزب اللائحة الموحدة بعنوان "الاشتراكية الاسكندنافية – الطريق نحو اقتصاد ديمقراطي"
https://www.plusbog.dk/nordic-socialism-pelle-dragsted-9780299353605

الجزء الأول: خلاصة تاريخ الحركة الماركسية والشيوعية في الدنمارك

البدايات

كان الدنمارك في عام 1871 في خضم عملية التصنيع، والتي سبقتها فيها العديد من البلدان الأوروبية. وكان من إحدى نتائجها إنتاج بضائع أكثر وبكلفة أقل مقارنة بطريقة الإنتاج السابقة غير الممكننة والتي يغلب عليها الطابع اليدوي.

إن احد مظاهر هذه العملية هو تزايد ثراء الأغنياء، في حين أن الفقراء أصبحوا أكثر فقراً. في نفس الوقت زادت المدن اتساعاً نتيجة الهجرة من الريف إلى المدينة طلباً للعمل، وفي ظل ظروف سكن سيئة من الناحية الصحية وبأجور هزيلة وساعات عمل تقترب من 12 ساعة يومياً.

رافق ذلك، كما هو معلوم على صعيد أوروبا عموماً، تزايد انتشار الفكر الاشتراكي، والتي كان أحد أهم مظاهره ظهور العديد من الحركات والأحزاب المتبنية لهذا الفكر بهذه الدرجة أو تلك. لقد انعكس هذا أيضاً في الدنمارك، ففي عام 1871 قام كل من لويس بيو، وبول جيليف، وهارالد بريكس بتأسيس اتحاد العاملين الأممي كفرع دنماركي للأممية الاشتراكية الأولى. وقد تعرض هذا التنظيم إلى الحظر من قبل المحكمة العليا في عام 1873، ولكن هذا لم يمنع من استمرار نشاط الاشتراكيين الديمقراطيين والعمل النقابي عموماً.

عُقد أول مؤتمر للاشتراكية الديمقراطية في الدنمارك في فريدريكسبيرغ في وسط كوبنهاغن في الفترة 6-7 حزيران عام 1876، والذي أُقرّ فيه أول برنامج للحركة وكان مؤلفاً من ثلاثة أجزاء، حيث يتناول الجزءان الأول والثاني منه أهداف الحركة طويلة الأمد، في حين يتناول الجزء الثالث الأهداف المرحلية، والتي سماها البعض ببرنامج العمل. اثنان من مؤسسي الحركة الاشتراكية الديمقراطية وهما جيليف وبيو تم شراؤهما من قبل السلطات تحت الضغط وتم إقناعهما بمغادرة البلاد، وجرى ذلك تحت وطأة ظروف تعسفية مختلفة، منها تزايد ملاحقة السلطات للحركة ونشطائها، وتعمق سوء الأوضاع المحلية، والتي رافقها قلة عدد المساهمين تحت "الرايات الحمراء" رمز الاشتراكية الديمقراطية.

استطاعت الحركة استعادة نشاطها عبر تأسيس منظمة حزبية جديدة أُطلق عليها الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي في العام 1878، والتي تولى قيادتها في عام 1882 بيتر كنودسين، والذي برز كقائد سياسي ونقابي متميز إلى حين وفاته في عام 1910.

عدّل مؤتمر الاشتراكية الديمقراطية لعام 1888 قليلاً من برنامج الحزب المقر في عام 1876، ويقيّم الاشتراكيون الديمقراطيون المعاصرون هذه الخطوة كخطوة صغيرة أولى للتحول من سياسة الاحتجاج إلى السياسة الواقعية.

مرت الدنمارك والمجتمع الدنماركي بتحولات عميقة في الفترة الواقعة ما بين عام 1888 وعام 1913، فرضت، كما يقيّمها الحزب الاشتراكي الديمقراطي حالياً، بالولادة الحذرة للتعاون الطبقي محل الصراع الطبقي واتجاه التطور السياسي تدريجياً نحو ما يشبه الديمقراطية البرلمانية.

ازدادت عضوية الحركة من 10000 عضو الى ما يقارب 50000 عضو، وفي حين حقق الحزب في انتخابات عام 1887 نسبة 3,5% من الأصوات ومقعداً واحداً في البرلمان، استطاع في عام 1913 الحصول على 29,3% من أصوات الناخبين حققت له 32 مقعداً برلمانياً، وبهذا أصبح أكبر حزب في البلاد. حدث هذا في نفس العام الذي عقد فيه الحزب مؤتمره وأقر فيه برنامجاً جديداً للحزب وللمرة الثانية في تاريخه.

بداية افتراق الاشتراكية الديمقراطية عن الصراع الطبقي والجذور الماركسية:

يقيّم الاشتراكيون الديمقراطيون برنامج المؤتمر في عام 1913 بشكل خاص، لكونه آخر برنامج مصاغ وفق المفهوم الماركسي، ولكونه أيضاً برنامج الحركة للفترة الممتدة من عام 1913 إلى عام 1961. مؤتمر الحركة وبرنامجها عام 1913 تضمن تخلياً عن كل ما يرتبط بزيادة الصراع الطبقي، والذي حل محله وبشكل نهائي مفهوم التعاون الطبقي.

لم يأخذ الجانب النظري حيزاً كبيراً في المؤتمر، والذي اعتبره الكثيرون كـ"صلاة البداية" والتي سرعان ما تنتهي ليتجه المرء نحو قضايا الساعة والمهام المباشرة واليومية. ولعل هذا ما يفسر بقاء البرنامج على حاله لمدة تقترب من الخمسين عاماً، ولم يتم تغييره إلا في عام 1961، ولكن بالتأكيد تخلل نفس الفترة العديد من البرامج المرحلية المعنية أساساً بما يواجه الحركة في حينها.

على خلفية موقف الاشتراكية الديمقراطية أعلاه والمتعلق بالموقف من الصراع الطبقي، ومضافًا لظروف أخرى لاحقة، تم تمهيد الطريق لبروز التيار الشيوعي داخل رحم الاشتراكية الديمقراطية في أوروبا، ومنها في الدنمارك.

في الربع الأول من القرن العشرين كانت الاشتراكية الديمقراطية الدنماركية تتعاون نسبيًا مع حزب الفينسترا (حزب ليبرالي يميني)، ومن ثم مع الراديكاله فينسترا (حزب وسطي ليبرالي)، والذي كان في حينها يمثل جزئيًا مصالح الريف بما فيها أغنياؤه، وهو حزب انشق عن حزب الفينسترا في عام 1905 .

سياسيًا ونقابيًا حصدت الحركة العمالية العديد من الانتصارات، لكنها واجهت أيضًا العديد من الخسائر في الفترة التي أعقبت مؤتمرها عام 1913، وحققت العديد من اتفاقيات العمل مع أرباب العمل، أبرزها على الصعيد العملي تقليص وقت العمل اليومي من 10 إلى 8 ساعات في عام 1919.

أما على الصعيد السياسي فيمكن التذكير بدستور عام 1915 الذي منح، ولأول مرة، حق الانتخاب للنساء، وقلّل من عمر الناخب إلى 25 سنة. من الانتصارات البرلمانية الديمقراطية كان الإقرار دستوريًا وعمليًا بعدم إمكانية إقالة أو تعيين الحكومة من قبل الملك بالضد من إرادة الأغلبية البرلمانية، وقد جاء هذا على خلفية أزمة استخدام الملك لصلاحيته بإقالة الحكومة وبالضد من الأغلبية البرلمانية عام 1920.

لم تشارك الاشتراكية الديمقراطية في تشكيل الحكومة ولم يشارك أحد أعضائها في الوزارة طيلة الفترة التي سبقت عام 1916.

وعلى أثر وفاة بيتر كنودسين، قائد الاشتراكية الديمقراطية، خلفه في قيادتها ثوركيلد ستاوننغ عام 1910، القائد البارز الذي سيلعب لاحقًا دورًا مؤثرًا في التاريخ السياسي الدنماركي الحديث، اذ أصبح ثوركيلد ستاوننغ وزيرًا في الحكومة عام 1916، ويُقيَّم هذا الحدث من قبل الاشتراكية الديمقراطية كـ"انتصار مشكوك فيه"، وهذا يرتبط بالموقف من الحرب العالمية الدائرة وموقف الاشتراكية الديمقراطية منها. كان التبرير للمشاركة في الحكومة هو التقليل من الآثار المدمرة للحرب ومعالجة الوضع الاقتصادي المتردي وانعكاساته على عموم الناس العاديين.

تحولت العديد من أحزاب الاشتراكية الديمقراطية الى ما يعرف حاليا بالديمقراطية الاجتماعية، وكلاهما أيديولوجيتان يساريتان تهدفان لتحقيق العدالة والمساواة عبر الوسائل الديمقراطية، لكن تختلفان في الجوهر، حيث الاشتراكية الديمقراطية تسعى لاستبدال الرأسمالية باقتصاد اشتراكي، بينما الديمقراطية الاجتماعية تهدف لتحسين الرأسمالية وتعديلها عبر دولة الرفاهية والتدخل الحكومي لضمان المساواة. هذا ينطبق على الاشتراكية الديمقراطية في الدنمارك التي تعرف الان بالديمقراطية الاجتماعية في الدنمارك.

بروز التيار الشيوعي:

كان عدد كبير من شبيبة الاشتراكية الديمقراطية ينظر بعين النقد وعدم الرضا إلى الخط العام للحركة وممارساتها السياسية، ومنها دخول قائد الحركة ثوركيلد ستاوننغ الى الوزارة، وبدأت هذه الشبيبة تقترب من التيارات الفكرية الداعية إلى المنطق الثوري.

عمليًا اختطت شبيبة الاشتراكية الديمقراطية نهجها الخاص والمختلف عن الخط العام في الفترة التي سبقت عام 1916، لكنها أخذت طابعًا رسميًا في ذلك العام. ففي تشرين الثاني من عام 1919 قام العديد من قادة اتحاد الشبيبة الاشتراكية الديمقراطية بالدعوة إلى مؤتمر تأسيسي للحزب الاشتراكي اليساري الدنماركي في مدينة فريدريسيا، وقد انضم إليه في نفس اليوم حزبان أو تجمعان آخران، وهما حزب العمل الاشتراكي والاشتراكية الديمقراطية المستقلة. بلغ عدد أعضاء الحزب الجديد عند البداية 2000 عضوًا.

كل التيارات التي ساهمت في إنشاء الحزب الجديد هي الكتل التي كانت قد انشقت أو ابتعدت عن الحركة الاشتراكية الديمقراطية، وكان من الطبيعي أن يقف الحزب الاشتراكي اليساري في تشرين الثاني من عام 1920 إلى جانب الأحزاب الشيوعية في أوروبا والتي كانت قد شكلت في نفس العام الأممية الشيوعية. إن الانبهار والإعجاب بثورة أكتوبر عام 1917 في روسيا كان أساسًا إضافيًا لنشأة التيار الشيوعي ممثلًا في الحزب الاشتراكي اليساري عام 1919، والذي غيّر اسمه إلى الحزب الشيوعي الدنماركي وقُبل عضوًا في الأممية الشيوعية (الكومنترن) عام 1920.

حقق الحزب الجديد في الانتخابات البرلمانية عام 1920 ما مجموعه 3859 صوتًا، شكلت نسبة 0,4%، وهي حصيلة ضعيفة إذا ما قورنت بعدد أعضاء الحزب في عام تأسيسه والذي بلغ 2000 عضوًا كما ذكر سابقًا.

واجه الحزب الشيوعي الدنماركي عام 1922 صراعًا تكتليًا انعكس عمليًا في حزبين، سُمّي كل منهما باسم الشارع الذي تواجد فيه عدد أكبر من أعضاء ذلك التكتل. الحزب الأول سُمّي بحزب مونتركيذه نسبة إلى شارع مونتركيذه في وسط كوبنهاكن وبالقرب من الحديقة الملكية، والثاني هو حزب بلوجوردس كيذه نسبة إلى شارع بلوجوردس كيذه في منطقة نوريبرو في كوبنهاكن، والساحة المرتبطة باسمه لا تزال رمزًا عامًا لليسار الدنماركي، ومنه تنطلق بعض التظاهرات الشبابية أحيانًا احتجاجًا على المشاريع التوحيدية والعولمة الرأسمالية. يبدو أن المسافة بين الشارعين، والتي لا تتجاوز الكيلومترين، قد فرضت حتى أشكال الصراع بينهما، والذي لم يقتصر على الجانب الفكري والسياسي منه.

أخذ هذا الصراع الداخلي أشكالًا عنيفة أحيانًا، ولم يتوقف إلا بعد 19 شهرًا وبتدخل مباشر من الأممية الشيوعية، لكن نتائجه كانت فقدان الحزب لثلاثة أرباع أعضائه. ولم يحقق الحزب في انتخابات 1924 إلا 6219 صوتًا أي بنسبة 0,5%، وهي نسبة لا تؤهله لاحتلال مقعد برلماني.

إن العدد الأكبر من العمال قد صوّت للاشتراكية الديمقراطية، حيث بلغ مجموع الأصوات الممنوحة لها 140000 صوتًا، وهو ما مثل نصرًا انتخابيًا، ومنح وللمرة الأولى في تاريخ الحركة فرصة تشكيل الحكومة بقيادة قائد الاشتراكية الديمقراطية ثوركيلد ستاوننغ.

تشكّلت الحكومة من الاشتراكيين الديمقراطيين وحزب الراديكاله فينسترا، والذي كان يقوده المختص في التاريخ ب. مونخ، وكسبت هذه الحكومة ثقة قطاعات واسعة من الشعب، حتى إن الاشتراكية الديمقراطية حققت نصرًا انتخابيًا بنسبة 46,2% من مجموع مقاعد البرلمان عام 1935، كتأكيد لثقة الناخبين بالحركة ولتأكيد فوزها الانتخابي سابقا في عام 1924.

بذل ناشطو الحزب الشيوعي الدنماركي جهدًا كبيرًا في تنظيم العمال نقابيًا وتوجيه النقابات بالخط الشيوعي في الفترة الواقعة بين 1924 و1929، وانتُخب العديد من الشيوعيين ممثلين للعمال سواء في مواقع العمل أو النقابات، لكن هذا النشاط الكبير لم يثمر عن تحقيق نتائج سياسية برلمانية في الانتخابات التي جرت عام 1929، والتي حصد الشيوعيون فيها 3656 صوتا فقط، أي بنسبة 0,2٪، والتي شكلت تراجعا قياسا بعام 1924.

الانعطافة البرلمانية للشيوعيين:

الانعطاف البرلماني للشيوعيين الدنماركيين تحقق في انتخابات عام 1932، حيث جمع الحزب 17179 صوتًا وبنسبة 1,1%، وبذا تمكن الحزب من الدخول إلى البرلمان والحصول على مقعدين شغلهما اثنان من قياديي الحزب، هما اكسيل لارسن و ارنه مونخ بيترسين، واللذان سيكون من المهم تتبع مسار حياتهما لاحقًا وارتباطًا مع ذلك مسار الحزب.

لقد كانت النتائج الانتخابية الجيدة نسبيًا قياسًا بالسابق انعكاسًا لعمل متفانٍ وصبور في صفوف العدد الكبير من العاطلين، والذين فقدوا عملهم على أثر الأزمة الاقتصادية الكبيرة التي عاشها الاقتصاد الرأسمالي، مضافًا لهذا التقدم الذي حققه العمال في الاتحاد السوفيتي ضمن الخطة الخمسية الأولى. كل هذا وغيره جعل الحزب الشيوعي قوة رئيسية معارضة لنفوذ الاشتراكي الديمقراطي في النقابات، وبديلًا سياسيًا ممثلًا لليسار الدنماركي.

شارك حوالي 200 من الشيوعيين الدنماركيين عام 1937 في الحرب الأهلية الإسبانية من أصل 550 دنماركي متطوع، وشكلوا جزءًا من القوة الأممية التي بلغت 30000 مقاتلًا في الدفاع عن الديمقراطية الإسبانية وبالضد من الفاشيين المدعومين من قبل ألمانيا الهتلرية والفاشية الإيطالية.

أصبح الحزب الشيوعي في عام 1939، أي بعد عشرين عامًا من تأسيسه، قوة جيدة التنظيم وبعضوية تقترب من 6000 عضو حزبي، وأصبح اليسار الدنماركي عنصرًا فاعلًا في الحياة السياسية، التي طغت عليها في السنوات العشر الأخيرة الأزمة الاقتصادية والبطالة، ومع أن تأثيرهما ووطأتهما قد خفت في نهاية الثلاثينات، لكن الحزب لم يتراجع في انتخابات 1939، بل حقق أفضل نتيجة خلال العشرين سنة منذ تأسيسه، حيث بلغ مجموع الأصوات التي حصل عليها 40893 وبنسبة 2,4%.

مع بداية الحرب العالمية الثانية واحتلال ألمانيا للدنمارك والهجوم النازي على الاتحاد السوفيتي، قامت الشرطة الدنماركية، في ظل حكومة الاشتراكية الديمقراطية وبضغط من قوات الاحتلال، بملاحقة الحزب الشيوعي الدنماركي. وفي حين أن سلطات الاحتلال قد تقدمت بقائمة من 66 ناشطًا شيوعيًا لاعتقالهم، قامت قوات الشرطة باعتقال خمسة أضعاف العدد المطلوب من قبل السلطات الألمانية.

لقد تم حظر عمل الحزب الشيوعي قانونيًا ضمن إطار اتفاق برلماني مخالف لدستور البلاد، والذي فرض على الحزب اللجوء إلى العمل السري، وكان بداية لتنظيم حركة المقاومة في عموم الدنمارك ضد الاحتلال والمتعاونين معه.

في التاسع والعشرين من آب 1943 قامت القوات الألمانية بدخول المعتقل الذي كانت تديره الحكومة الدنماركية، وحيث كان يُحتجز المعتقلون الشيوعيون، ونتيجة هذه العملية استطاع 93 سجينًا الهرب، بينما نُقل 150 إلى معتقل ألماني، حيث فقد 21 منهم حياته فيه.

مع نهاية الحرب واندحار النازية وانتصار الحلفاء، ومنهم الاتحاد السوفيتي، حقق الشيوعيون نصرهم السياسي البرلماني الأكبر في تاريخ الحزب إلى الوقت الحالي، حيث حصلوا في انتخابات صيف 1945 على نسبة 12,5% من الأصوات، ما يعادل 18 مقعدًا برلمانيًا من أصل 148 مقعدًا.

ومن مفارقات السياسة أن إحدى الشخصيتين القياديتين، ارنه مونخ بيترسين، الذي مثل الحزب في الكومنترن منذ عام 1936، انقطعت أخباره عن رفاقه وأهله، ولم يُكتشف موته في السجون السوفيتية عام 1940 إلا في بداية التسعينات، ضمن عمليات التطهير زمن ستالين خصوصا في النصف الثاني من ثلاثينيات القرن الماضي، حتى ان زوجته الى حين وفاتها بعد سنين طوال، ظلت تعتقد انه قد أرسل في مهمة سرية من قبل الكومنترن الى أوربا للعمل السياسي او للدفاع عن الجمهورية الاسبانية واختفت اخباره بعد ذلك. أما الشخصية الثانية، اكسيل لارسن، فقد تم طرده من الحزب مع مجموعة من الرفاق بعد أحداث المجر عام 1956، والذين قادوا بعد ذلك عملية تشكيل حزب الشعب الاشتراكي. هكذا أحداثٌ وغيرها في مجالاتٍ متعددةٍ اجتماعيةٍ واقتصاديةٍ وسياسيةٍ، وعبرَ تراكمها لزمنٍ طويلٍ، كانت من ضمن مواطن الضعف القاتلة للتجربة الاشتراكية الكبيرة في الاتحاد السوفيتي، بالرغم من البطولات والتضحيات العظيمة التي اجترحتها الشعوب السوفيتية في نضالها من أجل تحقيق أهداف ثورة أكتوبر الاشتراكية وشعارها في السلام والأرض والخبز.

في صيف عام 1945 حقق الحزب الشيوعي الدنماركي انتصارًا انتخابيًا منحه قدرة التأثير على السياسة الدنماركية عبر كتلته البرلمانية المؤثرة ونضاله بين الجماهير وفي النقابات. ومن علائم تلك الفترة نضاله ضد عضوية الدنمارك لحلف الناتو الذي تشكل في النصف الثاني من عام 1949، كمؤشر على بدء الحرب الباردة على الصعيد الدولي.

اضطر الحزب لاتخاذ موقف دفاعي في إطار الحياة السياسية الدنماركية، واستمر هذا الوضع في عموم فترة الخمسينات، ولاسيما بعد أزمة المجر عام 1956 والتدخل السوفيتي العسكري، والذي أدى الى نتائج سلبية حتى في إطار الحركة الشيوعية في أوروبا ومنها في الدنمارك.

ومع هذا، ونتيجة إخلال الاشتراكية الديمقراطية باتفاقيات العمل والأجور، والتي قادت إلى إضرابات شاملة عام 1956، وتوجت بأكبر تظاهرة تشهدها ساحة البرلمان إلى حد الآن، وعاد نشاط الشيوعيين الدنماركيين إلى الظهور في إطار النقابات ومواقع العمل، وبرزت مؤشرات تدل على عودة فاعلة لهم.

الاتجاهات الجديدة في الحركة الاشتراكية والشيوعية:

لكن تأثيرات أحداث المجر عام 1956 والتدخل السوفيتي امتدت لفترة زمنية لاحقة، وقادت في نهاية المطاف إلى إقصاء قائد الحزب اكسيل لارسين مع عدد آخر من قياديه، والذين ساهموا في السنة التالية لإقصائهم عام 1958 في تأسيس حزب الشعب الاشتراكي عام 1958.

أصبح سكرتير الحزب الشيوعي الدنماركي بعد إقصاء اكسيل لارسين القائد النقابي في اولبورغ وعضو المجلس البلدي فيها والناشط المتميز في فترة الإضراب الكبير عام 1956 ب. كنودسين.

لا بد من الحديث هنا عن حزب الشعب الاشتراكي، والذي نشأ كأحد الأحزاب الاشتراكية الجديدة في أوروبا، والتي تراوحت فترة ظهورها نهاية الخمسينات أو بداية الستينات من القرن الماضي، ومنها حزب الشعب الاشتراكي في النرويج، والحزب الاشتراكي في هولندا. من المهم الإشارة هنا إلى التغيرات الفكرية والسياسية التي طرأت على بعض الأحزاب الشيوعية، أبرزها الحزب الشيوعي الإيطالي والفرنسي، وفي الدول الاسكندنافية الحزب الشيوعي في السويد، والتي في محتواها العام مثلت خروجًا عن النهج العام للحركة الشيوعية ممثلة بالخط الفكري والسياسي للحزب الشيوعي السوفيتي وللمؤتمرات الدورية للأحزاب الشيوعية.

الأحزاب أو الاتجاهات الجديدة في صفوف بعض الأحزاب الشيوعية الأوروبية جاءت نتيجة للتطور العام في غرب أوروبا، وجزئيًا كرد فعل لأحداث المجر، إضافة إلى النتائج التي أفرزها المؤتمر العشرون للحزب الشيوعي السوفيتي وما كشف فيه من خفايا عن التجاوزات الكبيرة في زمن ستالين.

مؤسسو حزب الشعب الاشتراكي في الدنمارك هم القادة الشيوعيون الذين طُردوا من صفوف الحزب الشيوعي الدنماركي، وفي مقدمتهم سكرتير الحزب اكسيل لارسين، والذين كانوا قد انتقدوا التدخل السوفيتي في المجر، وعبروا عن رأيهم بضرورة وجود خط مستقل عن النمط السوفيتي، يتمثل جوهره في اشتراكية ذات أساس ديمقراطي وبلون دنماركي. من الوثيقة المُقرة عام 1959 لحزب الشعب الاشتراكي نقرأ ما يلي كنص مقتبس:

(الاشتراكية بالطريق السلمي: ان الطريق إلى الاشتراكية ووسائل بنائها هي مسألة تخص الشعب الدنماركي نفسه. التجديد في السياسة الدنماركية من أجل الاشتراكية يجب أن يقوم على أساس حقائق الواقع الدنماركي، وليس تقليدًا لتجارب أخرى تم استخدامها في بلدان ثانية وتحت ظروف مختلفة. نحن ندعو إلى تطور اشتراكي لبلادنا يحافظ على المكاسب الديمقراطية التي حققها الشعب الدنماركي عبر نضاله الطويل. هدفنا هي دنمارك اشتراكية يتم الوصول إليها من خلال المشاركة الشعبية النشطة. سنكافح بالضد من كل أشكال دكتاتورية الأقلية أو أية دكتاتورية على الشعب. الاشتراكية ليست فقط نظامًا اقتصاديًا، لكنها ديمقراطية حقيقية، ونحن على قناعة كاملة أن الدنمارك يمكن أن تبلغ الاشتراكية عبر الطريق السلمي).

تأسس حزب الشعب الاشتراكي منذ البداية كطريق ثالث ما بين التيار الشيوعي والاشتراكي الديمقراطي، طريق يعتمد الاشتراكية كإستراتيجية يُبنى ويتم بلوغه عبر التغيير الاجتماعي الاشتراكي والتطور الديمقراطي.

إن مزاوجة الاشتراكية والديمقراطية أصبحت هذه الأيام بديهية ومسلّمًا بها لدى الغالبية العظمى من التيارات الماركسية، لكنها كانت غير ذلك في نهاية الخمسينات والستينات من القرن الماضي، على الأقل على مستوى السياسة العملية. وقتذاك بشّر بهذا الشيوعيون الإيطاليون (والذين سُمّوا بعدها برواد خط الشيوعية الأوروبية) وأحزاب أخرى، منها حزب الشعب الاشتراكي وحزب اليسار الشيوعي في السويد.

يُقيّم حزب الشعب الاشتراكي الاشتراكية الديمقراطية كحليف في العمل والمعركة من أجل الاشتراكية، وبهذا يميز نفسه عن الحزب الشيوعي الدنماركي الذي كان في حينها يرى في الاشتراكية الديمقراطية أحد أعدائه الرئيسين، عدوًا يعمل على إفساد وعي الطبقة العاملة وخان مصالحها عمليًا من خلال تعاونه مع اليمين في فترات تاريخية مختلفة.

إن سياسة حزب الشعب الاشتراكي تجاه الاشتراكية الديمقراطية قد ساهمت بخلق أغلبية "حمراء" يسارية مكونة من الاشتراكيين الديمقراطيين والاشتراكيين لأول مرة في تاريخ البرلمانية الدنماركية عام 1966.

لكن بعد سنة من توفر هذه الأغلبية، ونتيجة لعدم خبرة حزب الشعب الاشتراكي في عملية التحالف، ولوجود رؤى مختلفة في صفوفه تجاه عملية الكفاح من أجل الاشتراكية، حدث انقسام كبير في صفوفه، وكون القسم المنشق حزب اشتراكيي اليسار (قد يكون اسم الحزب الجديد تيمّنًا بالحزب الاشتراكي اليساري الذي نشأ عام 1919 كإنشقاق من الاشتراكية الديمقراطية كما ذكر مسبقًا)، والذي دعمه بشكل خاص شبيبة ومثقفو حزب الشعب الاشتراكي. وقد رافق هذا التمرد الشبابي الكبير عام 1968.

حزب اشتراكيي اليسار سيلعب دورًا متميزًا في السياسة الدنماركية وصولًا إلى نهاية الثمانينيات والتغيرات الكبيرة في اليسار الدنماركي.

واقع الحركة الشيوعية وصولًا إلى انهيار المعسكر الاشتراكي وانعكاسات ذلك عليها:

الحزب الشيوعي الدنماركي واصل كفاحه الطبقي والسياسي في الستينات والسبعينات من القرن الماضي تحت ظروف عمل اليسار الدنماركي آنف الذكر، ولكن كمحصلة للعديد من العوامل والظروف منذ الخمسينات لم يتمكن من تجاوز الحد الأدنى اللازم لدخول البرلمان، وهو 1% في عام 1960، والذي بلغ 18 مقعدًا في عام 1945، وبهذا فقد وجوده البرلماني.

هذه الخسائر الانتخابية لم تمنع الحزب من النشاط بفعالية في العمل النقابي، ولا سيما في مراكز بناء السفن، ومراكز البناء، وفي المطابع حيث تواجد العديد من الشيوعيين.

استمر الوضع على هذا الحال إلى بداية السبعينات، حيث عاشت الحركة السياسية الدنماركية نقاشًا حادًا حول عضوية الدنمارك في السوق الأوروبية المشتركة. نظم اليسار الدنماركي الحركة الشعبية ضد السوق الأوروبية المشتركة. أهم القوى المشاركة في الحركة الشعبية كانت الحزب الشيوعي، حزب الشعب الاشتراكي، وحزب اشتراكيي اليسار، إلى جانب منظمات يسارية أخرى أصغر حجمًا. رافق ذلك الحركات الشبابية المناهضة للمجتمع الرأسمالي وإداراته الرسمية.

إن هذه الخلفية كانت وراء الانتصار البرلماني للمرة الثانية للحزب الشيوعي الدنماركي عام 1973 بقيادة سكرتيره ذي الشخصية المؤثرة كنود يسبرسين، إذ حصل الحزب على نسبة 3,6% أي ما يعادل 6 مقاعد برلمانية.

استمر اليسار الدنماركي، ومنه الحزب الشيوعي، بعد حملة النضال ضد السوق الأوروبية المشتركة في عام 1972 والانتخابات البرلمانية عام 1973، بالعمل ضمن الصورة التي تشكلت بوجود ثلاثة روافد رئيسية تحمل التوجه الاشتراكي على يسار الاشتراكية الديمقراطية، وهي كما ذكرنا الشيوعيون، والاشتراكيون، واشتراكيي اليسار، إلى جانب منظمات يسارية أخرى أصغر حجمًا.

في انتخابات 1979 البرلمانية فشل الشيوعيون في تجاوز نسبة 2% (حيث تم تعديل الحد الأدنى من 1% إلى 2% قياسًا بالفترة السابقة، حد الستينات، المطلوبة للفوز بمقاعد برلمانية)، إذ حقق الحزب 1,9%، وبذا خرج الحزب من البرلمان للمرة الثانية في تاريخه. وقد حدث هذا بعد أربعة أشهر فقط من مشاركة الحزب النشطة في تحقيق نتائج انتخابية جيدة للحركة الشعبية ضد السوق المشتركة خلال الانتخابات الأولى للبرلمان الأوروبي.

في إطار الحركة السلمية ضد سباق التسلح وضد نشر الصواريخ النووية الأمريكية في أوروبا الغربية كجزء من عملية الحرب الباردة، ساهم الحزب الشيوعي بفعالية في فترة الثمانينات.

على الصعيد الداخلي قاد اليمين الدنماركي الحكومة في الثمانينات، ونتيجة سياسته اليمينية جوبه بإحتجاجات عمالية ونقابية كبيرة، ساهم فيها الشيوعيون كجزء من اليسار.

في عام 1987 عقد الحزب مؤتمره الذي انتخب فيه أوله سون سكرتيرًا للحزب بعد وفاة سكرتيره السابق يورجين ينسين، الذي قاد الحزب بعد وفاة قائده البارز النقابي كنود ينسين في السبعينات. من المهم ذكر أن السكرتير الجديد أوله سون قد خرج من الحزب في أوائل التسعينات وانضم لاحقًا إلى حزب الشعب الاشتراكي، وكان لفترة غير قصيرة مسؤول قطاع العمل في كتلته البرلمانية، وهو الذي كشف خلال زيارته للاتحاد السوفيتي في أوائل التسعينات مصير أحد قادة الحزب ارنه مونخ بيترسين الذي اختفت أخباره عام 1938 عندما كان عضوًا عاملًا في الكومنترن في موسكو كما مر سابقًا.

عملية البيروسترويكا الجارية حينذاك في الاتحاد السوفيتي غذّت الأمل لدى الشيوعيين الدنماركيين بإمكانية العودة الفعالة للحزب على الساحة الدنماركية. في انتخابات 1987 لم يفلح الحزب في تحقيق سوى 0,9% فقط، وإن كانت هذه النتيجة أفضل من انتخابات 1984 والتي بلغت 0,7%. في انتخابات 1987 خرج اشتراكيّو اليسار أيضًا من البرلمان بعد تواجد برلماني مستمر منذ تأسيس حزبهم عام 1967.

هذه النتائج وعموم الوضع في الحركة الشيوعية دفعت العديد من قادة الحزبين الشيوعي واشتراكيي اليسار لمناقشة إمكانية التعاون، لكن هذا لم يحظَ بالدعم من الأغلبية في بداية الأمر، ولكن بعد الفشل الانتخابي لكلا الحزبين عام 1988، حيث حققا على التوالي 0,8%، 0,6%، تمكن الفريق الداعي إلى تعاون الحزبين من كسب المعركة الفكرية داخليًا للسير في هذا الطريق.

أشكال عمل جديدة لليسار الماركسي وانشقاق الحزب الشيوعي الدنماركي DKP:

أكد اليسار الماركسي في الدنمارك استمرارية وجوده من خلال عملية تجديد كبيرة قضت بتأسيس اللائحة الموحدة عام 1989 كشكل من أشكال تعاون ثلاثة أحزاب هي الحزب الشيوعي الدنماركي، حزب اشتراكيي اليسار، وحزب العمال الاشتراكي (حزب الأممية الرابعة أو ما يُعرف بالتروتسكية)، حيث توحدت ثلاث تنظيمات لتشكيل حزب جديد لليسار الدنماركي.

استطاعت تلك الأحزاب الثلاثة وبعد مرور 70 عامًا لنشوء التنظيم الشيوعي، من تحقيق اللائحة الموحدة التي مثلت تحالفا انتخابيا في بادئ الامر، والتي تضم تيارات رافضة لطبيعة النظام الرأسمالي في الدنمارك والهادفة لبناء المجتمع الاشتراكي والشيوعي. الفرق بين عام 1919 وما حدث عام 1989 يكمن في أن التنظيمات المشكلة للائحة الموحدة لم تنحل تنظيميًا، وإنما استمرت في العمل بهذا الشكل أو ذاك، ومشروع القائمة الموحدة لم يكن إلا واجهة لنشاطها البرلماني بادئ الأمر.

كان مؤتمر الحزب الشيوعي الدنماركي في كانون الثاني 1990 محطة افتراق، حيث وبوجود ثلاثة تيارات عمليًا في الحزب (المجددون، التقليديون، تيار الوسط) كما أطلق عليها التيار "التجديدي". وبالتأكيد يمكن تصور ماذا ستكون التسميات لو طلب من التيار الثاني "التقليدي"، حيث يمكن افتراض ما يلي: (التصفويون، المبدئيون، تيار الوسط)، وهذا هو حال السياسة ونسبية العديد من الظواهر وتفسيرها.

إن 71 عامًا من الخبرة التنظيمية والنضالية واجهت موقفًا شديد الصعوبة وسط معركة سياسية وفكرية تتعلق بوجود الحزب نفسه ومستقبل اليسار الماركسي في الدنمارك. التيار "التجديدي" هو الذي فرض خطه السياسي في نتائج المؤتمر، بما في ذلك مشروع التعاون مع أحزاب اليسار الأخرى ضمن إطار اللائحة الموحدة. في انتخابات نفس العام 1990 شارك الحزب ضمن اللائحة الموحدة بنسبة تصويت 1,7%، والتي لم تكن كافية للدخول إلى البرلمان، لكن النتيجة بتقييم أصحابها لم تكن سيئة، بل تقدّمًا طفيفًا لليسار الماركسي الدنماركي انتخابيًا لأول انتخابات برلمانية.

أكد الحزب الشيوعي الدنماركي دعمه للائحة الموحدة في العام الثاني، أي 1991، والذي كلف الحزب داخليًا الانشقاق، وخلال عامي 1990–1991 فقد الحزب أكثر من نصف أعضائه. الطرق تفرقت كما قيل، حيث انتمى العديد من أعضاء الحزب لأحزاب أخرى، وسكرتير الحزب أوله سون تخلى عن مسؤولية السكرتير ولاحقًا عن عضوية الحزب بعد معركة داخلية في المؤتمر، وانتمى لاحقًا إلى حزب الشعب الاشتراكي وأصبح مسؤول قطاع العمل في كتلته البرلمانية.

أغلب القيادة القديمة للحزب قبل مؤتمر 1987 ساهمت في إنشاء المنبر الشيوعي عام 1992، والذي تحول لاحقًا إلى الحزب الشيوعي في الدنمارك KPID. الحزب الأصلي الحزب الشيوعي الدنماركي DKP، أو ما تبقى منه تحول تنظيميًا إلى ما يسمى بالقيادة الجماعية، حيث لا وجود لسكرتير للحزب وإنما مجازًا بالسكرتارية المشتركة.

استطاعت اللائحة الموحدة تحقيق انتصارها البرلماني الأول عام 1994، حيث فازت بنسبة 3,1%، والذي منحها 6 مقاعد برلمانية، اثنان منها لشيوعيين هما فرانك أوين وبرونو بيروب نيلسين. الأول منهما أصبح المتحدث الرسمي والسياسي لكتلة اللائحة الموحدة البرلمانية.

يُعزى الانتصار البرلماني عام 1994، إلى جانب نجاح الشكل التنظيمي الجديد لليسار الماركسي، إلى المقاومة النشطة لمشروع الاتحاد الأوروبي في عامي 1992–1993.

تمكنت اللائحة الموحدة من لعب دور متميز في البرلمان في زمن حكم الاشتراكية الديمقراطية وحزب الراديكاله فينسترا (حزب وسطي ليبرالي)، عبر الاتفاق معهم على العديد من القوانين التي تصب بشكل رئيسي في صالح الفئات العاملة والعاطلين في المجتمع الدنماركي.

إلى عام 1995 لم تكن اللائحة الموحدة منظمة مستقلة بعضوية خاصة، وإنما واجهة برلمانية للأحزاب الثلاثة المؤسسة لها، مضافًا لها حزب رابع هو حزب العمل الشيوعي الذي انضم إلى التعاون لاحقًا. لكن في اجتماع اللائحة الموحدة السنوي عام 1995 أُقرّ تحويلها إلى منظمة مستقلة، الأمر الذي أدى إلى كسبها العديد من الأعضاء، في حين أن أحزابها الثلاثة المؤسسة لها، مضافًا لها حزب العمل الشيوعي، لم تعد أحزابًا تتطلع للمشاركة المباشرة في الانتخابات البرلمانية.

في نهاية الثمانينات عقد الحزب الشيوعي في الدنمارك "الجديد"، والذي تأسس كما ذُكر مسبقًا على أثر الخلافات الفكرية والسياسية في صفوف الحزب الشيوعي الدنماركي في بداية التسعينات، مؤتمره الأول في تشرين الثاني عام 1991. لقد قيّم التيار المؤسس لهذا الحزب مؤتمر الحزب الشيوعي الدنماركي عام 1990 بكونه محطة قطعت الصلة بكل ما يرتبط بطبيعة الحزب الشيوعي وفق المنهج الماركسي.

عقد الحزب الشيوعي في الدنمارك (الجدبد) مؤتمراته او اجتماعاته السنوية منذ تأسيسه، وتميز برنامج الحزب وخطه السياسي بما ينسجم بشكل عام مع برامج الأحزاب الشيوعية العاملة في الساحة الأوروبية.

تميز عمل الحزب الشيوعي في الدنمارك (الجديد) بإشراك أعضاء الحزب في إقرار كل ما يتعلق بسياسته، وهذا يشمل بالتأكيد برنامج الحزب ونظامه الداخلي وسياسته العامة. قدم الحزب في دراسة نظرية مركزة تقييمه لعدة أمور من بينها التجربة الاشتراكية وما آلت إليه في الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الأخرى.

إلى جانب التنظيمات اليسارية الماركسية التي مر ذكرها في هذه القراءة المركزة، هناك عدد آخر من التنظيمات الماركسية المتواجدة في الساحة والتي تختلف في حجمها ونشاطها وتوجهها السياسي، ولا يتسع المجال لذكرها، ولعلي أكتفي بأحدها لما له علاقة بموضوع توحيد الحركة الشيوعية الدنماركية والمطروح منذ حوالي عام 2005،

والتنظيم المعني هو الحزب الشيوعي الماركسي اللينيني، والذي تأسس عام 1978 نتيجة توحيد كتلتين سياسيتين كانتا قد طُردتا من حزب العمل الشيوعي، الذي مر ذكره في عمل اللائحة الموحدة. والأخير تأسس عام 1976 كحزب ماوي وتم حله عام 1994.

في عام 1999 احتفل الشيوعيون والماركسيون في الدنمارك على اختلاف انتماءاتهم التنظيمية بمرور 80 عامًا على تأسيس حزبهم الاشتراكي اليساري ومن ثم الشيوعي عام 1919، وتميز هذا الاحتفال بنضالهم السياسي ضد مشاركة الدنمارك لأول مرة منذ 135 عامًا في أعمال حربية خارج البلاد، وفي تضامنهم الأممي مع الشعوب المضطهدة، وفي مقاومة مشروع الاتحاد الأوروبي، وفي العمل النقابي وتحقيق اتفاقيات العمل في 1998–1999.

جرى نقاش توحيد الحركة الشيوعية في الدنمارك منذ عام 2004 بشكل رئيسي بين الأحزاب الثلاثة: الحزب الشيوعي الدنماركي (الأصلي والضعيف النشاط حاليًا)، والحزب الشيوعي في الدنمارك (النشط بشكل مستقل عن تنظيم اللائحة الموحدة والممثل عمليًا للتيار الشيوعي "المتعارف" في الحركة الشيوعية الأوروبية حاليًا)، إضافة إلى الحزب الماركسي اللينيني "التروتسكي".

مرت هذه العملية في بدايتها بنقاش موسع ومستمر، لا سيما بين الحزب الشيوعي في الدنمارك والماركسي اللينيني، مع موقف داعم مع تحفظات من قبل الحزب الشيوعي الدنماركي، ولكن يبدو أن العملية تعثرت، على الأقل مؤقتًا، لخلافات فكرية وتنظيمية عميقة بين الشيوعي في الدنمارك والماركسي اللينيني.

الحزب الشيوعي الدنماركي المعني هنا هو نفس الحزب الذي كان ناشطًا في صفوف الحركة الشيوعية العالمية والذي تبنى سياسة جديدة، ولا سيما على صعيد التحالفات الانتخابية، وينشط بشكل رئيسي عبر اللائحة الموحدة. إلى جانب هذا الحزب، هناك الحزب الشيوعي في الدنمارك الذي نشأ تنظيميًا في السابع من تشرين الثاني-نوفمبر 1993 كاستمرار للمنبر الشيوعي الذي ظهر على أثر مؤتمر الحزب الشيوعي الدنماركي والذي أُقرت فيه السياسة الجديدة للحزب. الحزب الجديد أكثر نشاطًا على مستوى العمل الشيوعي المستقل. تجري نقاشات مستمرة في السنتين الأخيرتين 2004–2005 بين الحزبين ومع الحزب الماركسي اللينيني أيضًا لدراسة إمكانية توحيد الحركة الشيوعية في الدنمارك.

ملاحظة: من المهم الإشارة له كتحديث للمادة القديمة، ان مؤتمرا توحيديا بين الحزب الأصلي الحزب الشيوعي الدنماركي DKP والحزب الجديد الحزب الشيوعي في الدنمارك KPID قد تم في تنظيم واحد عام 2024 تحت نفس الاسم الأصلي للحزب أي الحزب الشيوعي الدنماركي DKP.

ملاحظات إضافية:

حزب اليسار السويدي:

الحزب الشيوعي السويدي مرّ بعملية تغيير وتجديد كبيرة في الستينات، جرى فيها مراجعة "التبعية السابقة" للحزب الشيوعي السوفيتي. هذا النقاش قاد في النهاية إلى تطور الحزب إلى حزب حديث ومستقل. في عام 1967 غيّر الحزب اسمه من الحزب الشيوعي إلى حزب اليسار–الشيوعيون، وانتهج في خطه الغالب خط الشيوعية الأوروبية وما سُمّي حينها بالاشتراكية الشعبية الاسكندنافية. هذا لم يمنع وجود تكتلات داخله تطالب بالحفاظ على الطابع الشيوعي السابق. في عام 1990غيّر اسم الحزب ثانية إلى حزب اليسار بدون إضافة كلمة الشيوعيون.

الكتلة الشيوعية داخل الحزب أسست، في وقت لاحق بعد عام 1967، الحزب الشيوعي السويدي كاستمرار للتنظيم السابق لعام 1967. الرديف للحزب الشيوعي في الدنمارك في السويد هو الحزب الشيوعي السويدي، بينما الرديف

لحزب اليسار هو حزب الشعب الاشتراكي، وان كان تأسيس حزب اللائحة الموحدة شكل رديفا اخر في الدنمارك مقابل لحزب اليسار السويدي.

الحزب الشيوعي النرويجي:

تأسس في عام 1923 في أوسلو كفرع للكومنترن في النرويج، كنتيجة للخلاف العميق والقطيعة بين حزب العمال في النرويج والكومنترن، وسُمّي التنظيم الجديد بالحزب الشيوعي النرويجي، وفي مقدمة الكتل المنظمة إليه كانت كتلة الشبيبة في حزب العمال.

فقد الحزب وجوده البرلماني منذ عام 1961، وهذا مشابه نسبيًا لما حدث في الدنمارك، في حين أن عدد مقاعده بعد الحرب العالمية الثانية بلغ 11 مقعدًا عام 1945، وهو ما يشابه ما حدث في الدنمارك حيث بلغ 18 مقعدًا برلمانيًا في عام 1945.

الحزب الشيوعي النرويجي هو الرديف للحزب الشيوعي في الدنمارك، بينما رديف حزب العمال هو الحزب الاشتراكي الديمقراطي.

يلي الجزء الأول اعلاه جزء مستقل عن اللائحة الموحدة، والهدف هو إلقاء الضوء بشكل أكبر على مسار هذا المشروع اليساري في الدنمارك.

الجزء الثاني: مشروع لوحدة اليسار منذ بداية تسعينات القرن الماضي

اللائحة الموحدة في الدنمارك:

تاريخ اللائحة الموحدة – حزب الخضر والحمر (الانهيذليستين) فيه تكرار لبعض الأمور التي ذُكرت سابقًا ولكن بهدف وصف مستقل لهذا المشروع اليساري.

تأسست اللائحة الموحدة في عام 1989 من قبل المنظمات التالية: الاشتراكيين اليساريين، والحزب الشيوعي الدنماركي، وحزب العمل الاشتراكي.

كان هدف العمل معًا، خلق بديل سياسي على يسار حزب الشعب الاشتراكي. تمكنت اللائحة الموحدة من الدخول إلى البرلمان للمرة الأولى في عام 1994، ومنذ ذلك الوقت تحولت إلى حزب سياسي مستقل له من الأعضاء ما يزيد عن 2500 عضو في البداية. ولمعرفة الظروف والخلفية السياسية التي قادت إلى نشوء اللائحة الموحدة لا بد من العودة قليلًا إلى ما قبل عام 1989.

اليسار الماركسي في تراجع برلماني:

الموجة اليمينية التي اجتاحت الولايات المتحدة (في زمن ريغان) وبريطانيا (مارغريت تاتشر) هطلت أمطارها أيضًا في الدنمارك في بداية الثمانينات، حيث وصل في أيلول 1982 الى منصة الحكم ومنصب رئيس الوزراء 1982، قائد حزب المحافظين بول شلوتير، وبالتحالف مع حزب فينسترا وحزب ديمقراطي الوسط وحزب الشعب المسيحي. هذا الواقع حمل لأحزاب اليسار الصغيرة برلمانيًا حكومة برجوازية ومرحلة ما يشبه الحرب الباردة لقواها ونشاطها.

الوضع البرلماني كان صعبًا ومعقدًا لها. الحزب الشيوعي الدنماركي كان أساسًا خارج البرلمان منذ انتخابات 1979، وكان الاشتراكيون اليساريون هم وحدهم من يمثل اليسار (الماركسي أو على يسار حزب الشعب الاشتراكي) في فترة الثمانينات، حيث فشلوا هم أيضًا في البقاء في البرلمان بعد انتخابات 1979 وصولًا إلى عام 1987. وبهذا فقد اليسار الماركسي وجوده البرلماني. لم يحصل كلا الحزبين، الشيوعي واشتراكي اليسار، معًا على النسبة المطلوبة وهي 2%، حيث حصلا على 1,8%، والتي تمثل أسوأ نتيجة انتخابية لليسار الماركسي خلال ما يزيد على عشرين عامًا.

في مؤتمر حزب الاشتراكيين اليساريين الذي التأم في الفترة القصيرة بعد انتخابات 1987، اعترف الحزب أنه سياسيًا وتنظيميًا قد أُرهق وترهّل، وقرر على إثر ذلك المراهنة على خيار القوائم الانتخابية المشتركة ببرنامج سياسي على أساس الحد الأدنى المشترك.

الحزب الشيوعي الدنماركي اتخذ في موسعه السنوي عام 1988 قرارًا ببحث إمكانية التحالفات الانتخابية للبرلمان، والتي تجاوزت فكرة التحالف الانتخابي الثنائي مع الاشتراكيين اليساريين سابقا. طرح الحزب فكرة تكوين بديل وتحالف أحمر وأخضر (تعبيرًا عن البرنامج الاجتماعي والبيئي لليسار) بين الحزب الشيوعي والخضر والاشتراكيين اليساريين وحزب العمل الاشتراكي والإنسانيين والاتجاه المشترك وغيرها من القوى التقدمية.

اتفق الاشتراكيون اليساريون مع الحزب الشيوعي على العمل باتجاه تحالف عريض، لكنهم لم يكونوا مرتاحين لحزب الاتجاه المشترك. وخلال ستة أشهر لاحقة، دخل اشتراكيّو اليسار وحزب العمل الاشتراكي في جدال حاد مع الاتجاه المشترك حول سياسته في مجال الأجانب واللاجئين، والتي قُيّمت من قبلهم بالعنصرية. أوساط واسعة من الشيوعيين كان لها نفس الموقف من الاتجاه المشترك. هذا الصراع والنقاش الحاد جنّب لاحقًا حزب اللائحة الموحدة الكثير من المشاكل.

حزب أو حركة الخضر اختارت بنفسها البقاء خارج هذا المشروع الاشتراكي، كما، وبعد تردد، مُنع أو رفض الإنسانيون على خلفية علاقاتهم مع الاتجاهات الدينية الحديثة. لاحقًا رغب الحزب الشيوعي الماركسي اللينيني في المشاركة في هذا التحالف، لكنه رُفض كتنظيم.

الحاجة والضرورة تعلم اليسار الماركسي الحركة بسرعة في عام 1989:

اللائحة الموحدة كانت منذ البداية مشروعًا معقدًا وصعبًا. هذا الالتحام أو الذوبان المشترك لقوى سياسية كانت إلى وقت غير بعيد تتهم بعضها بالستالينية أو التطرف اليساري، لم يكن باعثه الحب من النظرة الأولى. إن العديد من العوائق والتعارضات التاريخية تطلّبت حلها أو تجاوزها.

في نيسان 1989 تقدم كل من الاشتراكيين اليساريين والعمل الاشتراكي إلى الحزب الشيوعي من أجل البدء بحملة جمع تواقيع كافية لقبول اللائحة الموحدة كقائمة انتخابية.

في تموز 1989 تم تشديد قانون الانتخابات، والذي جعل من الصعب جمع التواقيع الكافية. الحزب الشيوعي كان أساسًا قادرًا على المنافسة الانتخابية بمفرده لجمعه التواقيع اللازمة مسبقًا، في حين أن الاشتراكيين اليساريين والعمل الاشتراكي لم يمتلكا حق المنافسة بشكل منفرد لعدم جمعهما التواقيع الكافية.

في مؤتمر صحفي عُقد بتاريخ 28 نيسان 1989 طرح ممثلو الأحزاب الثلاثة: الشيوعي، والاشتراكيون اليساريون، والعمل الاشتراكي، وثيقة أولية مشتركة للبرنامج الانتخابي للائحة الموحدة (القائمة المشتركة الحمراء والخضراء مجازًا). النقاط الرئيسية في البرنامج تضمنت: المسؤولية الدولية أو العالمية، النشاط البيئي الفعال، القطيعة مع

التطور المنفلت لاقتصاد السوق، المشاركة الفعالة للدنمارك في النضال من أجل السلام، محاربة العنصرية ومعاداة الأجانب، المساواة بين المرأة والرجل، دعم وتعزيز العمل النقابي، الحقوق الاجتماعية والديمقراطية، العمل والضمان للجميع، سياسة ضريبية عادلة عبر زيادة الضريبة على الشركات والأغنياء، دعم التقاعد الشعبي للجميع، العمل لتحسين أداء القطاع العام، وإسقاط الحكومة البرجوازية.

آفاق النجاح لم تكن كبيرة، حيث إن البرنامج بدا وكأنه عمومي وكمحصلة للتوافق والمساومة، وتميز بالتركيز على البيئة كعامل مشترك لكافة الأطراف. لم يجد هذا البرنامج الصدى الشعبي المطلوب، لكنه عزز موقع اليسار في النضال البيئي.

اللقاء السنوي الأول للائحة الموحدة عُقد في 2–3 كانون الأول 1989 في البيرتسلوند في كوبنهاجن الكبيرة، وكان عدد المشاركين من الأعضاء ومن خارج التنظيم 200 مشاركًا، وتميز اللقاء بالنقاش الحر والجو الإيجابي.

اللائحة الموحدة رأت النور إذن في عام 1989، حيث إن التغيرات الهائلة في شرق أوروبا الاشتراكية وفي الاتحاد السوفيتي سهلت نوعًا ما هذا التعاون اليساري. الانهيار الكبير للدول الاشتراكية في شرق أوروبا في الفترة 1989–1991 كان في تأثيره المباشر سلبيًا على البديل الاشتراكي في الغرب، بغض النظر عن كيفية الرؤية للأنظمة القائمة في الشرق الأوروبي سواء كانت اشتراكية أو رأسمالية دولة أو أي تقييم آخر من قبل اليسار. الحزب الشيوعي دخل في مخاض داخلي عميق في الموقف من اللائحة الموحدة.

انهيار المعسكر الاشتراكي حرّر الشيوعيين والاشتراكيين اليساريين والآخرين من التفكير الضيق والمتحزّب ومن خلافاتهم الكبيرة في النظرة للاشتراكية القائمة ودورها التاريخي.

إن الرغبة في العمل المشترك ولوضع الخطوط العامة للسياسات كانت حاضرة في النقاشات الطويلة والحيوية. النظرة المشتركة لإمكانية وضرورة تطور الدنمارك بعيدًا عن التطور الرأسمالي الحر ومن أجل مجتمع أكثر عدالة وحرية كانت وراء المواقف الأكثر تقاربًا في مختلف الجوانب الاجتماعية والسياسية والنقابية. كل هذا قاد عملية إنضاج مشروع يساري جديد أكثر حيوية.

اللقاء السنوي الأول عام 1989 لم يكن ذا تأثير يُذكر في مجال سياسة اللائحة الموحدة وتركيبها التنظيمي. استمرت اللائحة كتعاون بين أحزاب كاملة الاستقلال تنظيميًا، ولكل منها حق النقض (الفيتو) لأي قرار عن اللائحة. تم انتخاب أعضاء من خارج الأحزاب في الهيئة التنفيذية للحركة، ولكن دون أن يتمتعوا بحق النقض.

الأحزاب الثلاثة: الشيوعي، والاشتراكيون اليساريون، والعمل الاشتراكي، ومع حق النقض الذي تتمتع به مضافًا له توازن القوى بينها، جعل من الصعب للرأي الفردي أن يأخذ طريقه للمساهمة في رسم سياسة الحركة، والذي ساهم عمليًا في إضعافها.

في اللقاء السنوي الثاني بتاريخ 22-23 أيلول 1990 في منطقة كلادساكسه في كوبنهاجن، كانت الأحزاب الثلاثة على استعداد للتخلي عن حق النقض وعملية اختيار القيادة بالتعيين من قبلها.

على الرغم من إلغاء حق الفيتو وعملية تعيين القيادة في اللقاء السنوي الثاني، فإن تأثير الأحزاب ظل قويًا. مثلًا رُفض طلب انضمام حزب العمل الشيوعي للقائمة الموحدة من قبل الحزب الشيوعي الدنماركي في نفس الفترة، في حين تم قبوله في سنة لاحقة دون صعوبات.

الانتخابات البرلمانية 1990:

في فترة قصيرة بعد اللقاء السنوي الثاني جرى الإعلان عن موعد الانتخابات البرلمانية في 12 كانون الأول 1990، تقرر بمبادرة سريعة إشراك الرموز المعروفة والمعارضة للوحدة الأوروبية في قائمة اللائحة الموحدة الانتخابية، ومنهم الكاتب الدنماركي المعروف ايبه كلوفدال ريخ، والسياسي اليساري عضو البرلمان الأوروبي عن الحركة الشعبية المعارضة للوحدة الأوروبية ينس بيتر بونده.

كان العمل مشتركًا في الدعاية لقائمة اللائحة الموحدة من قبل كل الأحزاب الثلاثة وأعضاء القائمة المستقلين. كان نصيب اللائحة الموحدة من الأصوات 55 ألف صوت وبنسبة مئوية 1,7% بزيادة 0,3% قياسًا إلى انتخابات 1988. النتيجة الانتخابية لم تحقق دخول البرلمان، ويبدو أن إشراك رموز المعارضين للوحدة الأوروبية لم يجلب العديد من الأصوات للائحة الموحدة.

مباشرة بعد انتخابات 1990 قررت أغلبية اللائحة الموحدة بدء جمع التواقيع الكافية للتحضير للانتخابات القادمة. رافق هذا صراع حاد داخل الحزب الشيوعي في الموقف من اللائحة الموحدة ومن عموم سياسة الحزب، وتم إقرار الاستمرار في اعتبار اللائحة الموحدة الواجهة البرلمانية لعمل الحزب.

الانعطافة الانتخابية للبرلمان:

من الأمور الرئيسية لتطور اللائحة الموحدة كان الموقف من مشاركة الدنمارك في الاتحاد الأوروبي عام 1992، حيث كافحت اللائحة الموحدة من أجل الاستقلال الوطني وعن مشروع أوروبا الديمقراطية المكونة من دول متكافئة بديلًا عن مشروع الاتحاد الأوروبي، والذي وعبر معاهدة ماسترخت 1992 سيكون له عملة موحدة وجيش مشترك وسياسة مشتركة بخصوص اللجوء والأجانب، إضافة إلى سياسة التصويت بالأغلبية في البرلمان الأوروبي وعلى حساب البرلمانات الوطنية.

كان للائحة الموحدة دورا بارزا في رفض اتفاقية ماسترخت في الاستفتاء الذي جرى في الدنمارك في الثاني من حزيران 1992، ولكن هذا لم يمنع بقاء المبادرة بيد مؤيدي الاتحاد الأوروبي الذين تعاونوا مع حزب الشعب الاشتراكي للحصول على الاستثناءات الأربعة التي مكنت الدنمارك من الاستمرار في إطار المشروع الأوروبي عبر التصويت بنعم في 18 مايس 1993.

على الرغم من خسارة الاستفتاء في مايس 1993، فإن هذا لم يمنع من تزايد مكانة اللائحة الموحدة، ولا سيما في ظل انحياز حزب الشعب الاشتراكي إلى جانب مشروع الاتحاد مع الاستثناءات الأربعة. هذه المكانة المتزايدة مكنت اللائحة الموحدة من الفوز بالحد المطلوب للدخول إلى البرلمان في انتخابات 21 أيلول 1994، حيث حصلت على 3,1% والتي تعادل 6 مقاعد برلمانية، وشغلها كل من بيته كوتليب، سورين سونيرغورد، كيلد البريخسين، فرانك اوين، بينت اندرسين، وبرونو نيلسين.

نشطت اللائحة الموحدة أيضًا في انتخابات البرلمان الأوروبي، حيث دعمت المرشح المشترك لليسار الماركسي والمضاد للاتحاد الأوروبي اوله كاروب، والذي حصل على 98 ألف صوت في 11 آذار 1998. في انتخابات البرلمان الدنماركي تمكنت اللائحة الموحدة من الحفاظ على نسبة 2,7% وبما يعادل خمس مقاعد برلمانية.

الأسئلة التي كانت اللائحة الموحدة كمشروع يساري "ماركسي" جوابًا لها

تم تمهيد السبيل، كما ذُكر، لتحول مشروع اللائحة الموحدة إلى منظمة مستقلة بعضويتها الخاصة، وفي الأعوام 1991–1993 أُقر برنامجها السياسي كبديل "أحمر–أخضر" رمزًا للاشتراكية والبيئة والسلام.

وفي اجتماعها السنوي عام 1995، والذي كُرّس بشكل رئيسي للجانب التنظيمي، أُقرّ هذا التطور السياسي والتنظيمي، وتم التأكيد فيه على أن القائمة الموحدة في طريقها كي تصبح حزبًا للنشطاء الاشتراكيين، حزبًا من "نوع جديد" يُعرَّف بكونه منظمة تشارك في الانتخابات البرلمانية والبلدية، ومنظمة لعموم الدنمارك تترجم موقفها من مختلف القضايا السياسية المطروحة على الصعيد الداخلي والأوروبي والدولي.

كل هذا يتم في إطار الهدف الاشتراكي العام، بالارتباط مع الاتفاق حول ما يجب الكفاح من أجله مرحليًا وفي زمن محدد. إن هذا يشكل الجانب والأساس الفكري للائحة الموحدة، لكن من الواضح أنها لا تتخذ إطارًا أيديولوجيًا مترابطًا أو استراتيجية مشتركة للاشتراكية كمرجع فكري ملزم لها. أعضاء القائمة الموحدة يمكن أن يكونوا منظمين في أية تنظيمات أو أحزاب اشتراكية أخرى، على شرط فقط ألا يترشحوا للبرلمان عن تلك الأحزاب كمنافسين للائحة الموحدة. ومن الجدير ذكره أن قيادة اللائحة الموحدة جماعية (أي لا يوجد سكرتير أو رئيس للائحة).

إن هذا الشكل التنظيمي يُسهّل على غير الأعضاء العمل مع القائمة الموحدة. ولا بد هنا من الإشارة إلى أن اجتماعات اللائحة الموحدة مفتوحة لغير الأعضاء في كل المجالات، والتنظيم فيها هلاميّ التركيب، ومرشحوها للانتخابات يتم اختيارهم من قبل المجموع عبر الاقتراع.

من بين الأسئلة التي طرحت نفسها في الثمانينات، وكانت وراء مشروع اللائحة الموحدة:

- كيف يمكن لليسار الماركسي، الواقع على يسار حزب الشعب الاشتراكي، أن يحقق العودة إلى البرلمان كتجسيد لقاعدة اجتماعية مؤيدة للخيار الاشتراكي؟
- كيف يمكن الاستفادة من دروس الإضراب الكبير عام 1985، والذي تضافرت في إنجاحه جهود العديد من التنظيمات اليسارية؟
- كيف يمكن لليسار الماركسي الدنماركي، بمختلف ألوانه، أن يوقف النقص الكبير في تدفق الشبيبة إليه، والتناقص في عضوية هذا التيار؟

إنه من المؤكد أن القاعدة الاجتماعية للتنظيمات اليسارية خلال الثمانينيات كانت في معظمها تتكوّن من الجيل الذي بدأ نشاطه السياسي في ستينيات القرن الماضي وبدايات السبعينيات، في حين يختلف هذا الواقع عند التطرق إلى الأجيال التي جاءت لاحقًا.

وقد قدّمت جملة من الوقائع الميدانية، عقب تأسيس هذا التنظيم، إجابات إيجابية على التساؤلات المطروحة آنفًا، سواء من حيث حجم العضوية أو القاعدة التصويتية، غير أنّ ذلك لا يلغي بروز تساؤلات جديدة لا تزال بحاجة إلى إجابات.

الرغبة في المشاركة في السلطة

رافقت فترة الحكومة الاشتراكية الديمقراطية بقيادة بول نيروب راسموسين (1993–2001) انتعاشًا اقتصاديًا ملحوظًا، وزيادة كبيرة في قيمة الأراضي والعقارات، مضافًا إليها تزايد الفروق الاقتصادية بين فئات المجتمع الدنماركي.

التفاوت بين الأغنياء والفقراء ازداد على مستوى العالم كما في الدنمارك، ورافقه محليًا تزايد سيطرة الاحتكارات الكبيرة، وانتشار الجرائم الاقتصادية المتمثلة في إفلاس الشركات والفضائح في عالم البنوك وشركات التأمين. ومن الظواهر المتزايدة أيضًا استثمار الرأسمال الدنماركي في الخارج وشراء الرأسمال الأجنبي للشركات

الدنماركية الرئيسية. جاءت هذه العملية كجزء من مسار العولمة والتطور الرأسمالي وصولًا إلى السوق الرأسمالية العالمية، وذلك في وقت انتعاش الاقتصاد الدنماركي في التسعينات.

ناضلت اللائحة الموحدة منذ منتصف التسعينات للحد من البطالة ومساعدة الفئات الفقيرة اقتصاديًا، والدفاع عن مسار العدالة الاجتماعية في الدنمارك. لم تتمكن اللائحة الموحدة من فرض هذه السياسات قبل صيف 1999، حيث أظهرت الأرقام الاقتصادية سعة تبذير الأموال المخصصة لدعم سوق العمل ومكافحة البطالة، والإهدار الواسع للطاقات الإنسانية المتمثلة بالعاطلين عن العمل.

كانت الحكومة الاشتراكية الديمقراطية، إلى حين ذلك، تتجه نحو تقليص العديد من حقوق العاملين وفترة دعم البطالة من سبع إلى خمس سنوات، وقد قادت هذه السياسة إلى الإضرابات الكبيرة عام 1998. وكان نشاط اللائحة الموحدة يضغط باتجاه استغلال الانتعاش الاقتصادي للحد من البطالة، والدفاع عن الفئات الضعيفة اقتصاديًا. هذه السياسة الفعالة تطلبت لعب دورين في آن واحد: معارضة السياسات الرأسمالية من جانب، ودعم كل ما يخدم مسيرة العدالة الاجتماعية من جانب آخر، عبر إنجازات ملموسة وبالتعاون مع الحكومة وحزب الشعب الاشتراكي.

رأس كبير وجسم صغير

كانت اللائحة الموحدة على قناعة بأن النجاح في تحقيق الأهداف يتطلب العمل من داخل البرلمان وخارجه. فقد تمكنت المجموعة البرلمانية، وبالتنسيق مع الهيئة القيادية للائحة، من تعزيز مكانتها عبر سياسات ملموسة. لكن من الجهة الأخرى، استمرت الحاجة إلى بلورة المشروع الاشتراكي الذي تنادي به اللائحة، والمدعوم من قبل النشاطات الشعبية وفي مواقع العمل.

كان من الواضح أن الحركة تعاني من نقص في عدد الأعضاء الفاعلين. ففي الوقت الذي بلغ عدد أعضائها عام 1993 نحو 1000 عضو، ارتفع هذا العدد إلى 2400عضو عام 2003. وقد ساعدت هذه الزيادة نسبيًا في دعم النشاطات خارج البرلمان، ولا سيما في النضال اليساري. وفي هذا الإطار كان لدعم النشاط التنظيمي وإنشاء منظمة خاصة بالشبيبة الاشتراكية مرتبطة باللائحة الموحدة دور مهم في تعزيز العمل الجماهيري.

حزب داعم للحكومة ومعارض في نفس الوقت

كان للرقم "السحري" المتمثل بـ 12 مقعدًا برلمانيًا في انتخابات 1994 1998 دورا في جعل الكتلة البرلمانية للائحة الموحدة جزءًا من الأغلبية البرلمانية، أولًا في الفترة الأولى لحكومة مكوّنة من الاشتراكية الديمقراطية، والراديكاله فينستره، وحزب الوسط الديمقراطي، ولاحقًا لحكومة مكونة من الاشتراكية الديمقراطية والراديكاله فينستره. على الرغم من السياسة البرجوازية اليومية للحكومة، تمكنت اللائحة الموحدة، وبالتعاون مع حزب الشعب الاشتراكي أو بمفردها، من فرض بصمات سياستها في إطار الميزانية السنوية التي كانت الحكومة بحاجة فيها إلى أصوات اللائحة. هذه السياسة، القائمة على معارضة السياسات البرجوازية وفي الوقت نفسه تحقيق إنجازات ملموسة حتى وإن كانت صغيرة، مكّنت اللائحة من فرض عدد من الإنجازات لصالح العاملين والعاطلين والفئات الفقيرة.

ورافق ذلك في أعوام 1996، 1998، 2001 المعارضة المبدئية لمشاركة الدنمارك في سياسات حلف الناتو، وحرب كوسوفو، وحرب العراق، وكذلك معارضة السياسات المعادية للأجانب واللاجئين، وبشكل عام في المجالات التالية:

- سياسة زراعية وبيئية جديدة

- معارضة متواصلة وفعالة لمشروع الاتحاد الأوربي والناتو
- كشف الفضائح والجرائم الاقتصادية
- دعم القطاع العمومي للنقل والمتمثل بشبكة القطارات والباصات والمترو
- اعتماد النظرة الإنسانية في سياسات الأجانب واللاجئين
- تعزيز دور القضاء والقانون
- تعزيز وتطوير مكتسبات مجتمع الرفاهية

الجزء الثالث: بعض من تحليل الحزب الشيوعي واللائحة الموحدة للوضع الحالي وافاق التطور

الحزب الشيوعي الدنماركي:

المؤتمر التاسع والثلاثون التوحيدي للحزب الشيوعي الدنماركي (**DKP**)، المنعقد في 16–17 نوفمبر 2024، يعلن في سياسته الداخلية والخارجية مايلي:

الوضع الداخلي في الدنمارك:

شهدت أوروبا في السنوات الأخيرة توجها متزايدًا نحو اليمين، خصوصًا في إيطاليا وفرنسا وألمانيا، ما أسهم نسبيا في تقويض أسس دولة الرفاه في الدنمارك وفي الاتحاد الأوروبي عمومًا. ويترافق هذا التراجع مع هجمات واسعة على الحقوق التي انتزعتها الحركة النقابية، وعلى حق التنظيم. كما أقدمت بعض حكومات الاتحاد الأوروبي على تصنيف ناشطين شباب في مجال البيئة كـ«إرهابيين» وفرضت عليهم عقوبات قاسية وغير مبررة. وفي السياق ذاته، تتعرض حرية التعبير والتجمع وسيادة القانون لقيود متزايدة.

غير أن هذه التوجهات غير الديمقراطية لا تقتصر على صعود اليمين وحده؛ فقد انتهجت حكومة التحالف بين الاشتراكيين الديمقراطيين وحزب «فينستره» الليبرالي وحزب المعتدلين الوسطي سياسة صارمة في مجالي القانون والنظام، بدعم من الأحزاب البرجوازية، وحتى نسبيا من حزب الشعب الاشتراكي.

أما الفائض الذي يقدَّر بمليارات الكرونات في خزينة الدولة، فقد تحقق نتيجة تخفيضات منهجية فرضها قانون الميزانية، إلى جانب نظام ضريبي ورسوم يحمّل الفئات الفقيرة أعباءً إضافية عبر فواتير الطاقة وتكاليف النقل. وكان من الأجدر توجيه هذه الأموال إلى تعزيز الرفاه الاجتماعي بدلًا من اقتطاعها من دافعي الضرائب. وفي الوقت نفسه، تُقيَّد البلديات في استخدام مواردها، فيما تتواصل سياسات تقليص وخصخصة خدمات الرعاية والتعليم والبحث العلمي.

بالمقابل، تستفيد الشركات الكبرى وكبار الأثرياء من تخفيضات ضريبية ودعم مالي، ولإنشاء صناعة سلاح خاصة. وتُستثمر أموال من صندوق التقاعد الإضافي (ATP) وبعض صناديق التقاعد في صناعة السلاح، في مفارقة تعكس منطق الربح على حساب القيم الإنسانية.

لقد ألغت الحكومة يوم عطلة رسمي، لكنها لا تسنّ قوانين فعالة لمكافحة احتيال رأس المال أو التلوث البيئي، كما تكشفه قضية ضريبة الأرباح. وتعيش الاحتكارات الكبرى مرحلة ازدهار؛ فشركة ميرسك لا تُلزم باحتساب انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وتستمر شركة «تيرما» في تجارة السلاح، بل وتُكافأ بإمكانية تولي مشتريات الجيش. كذلك تحدد شركة «نوفو نورديسك» أسعار الأدوية المنقذة للحياة وفقًا لمصالحها.

كل ذلك يوضح من يوجّه السياسات العامة. فالرأسمال الكبير لا يضع البيئة أو السلام أو الرفاه في أولوياته، بل يسعى إلى تعظيم الأرباح. ومن ثمّ فإن الصراع الطبقي لم ينتهِ، بل يزداد وضوحًا وحدّة.

سياسات الحروب والإمبريالية:

منذ تأسيس الحزب عام 1919، خاض الشيوعيون في الدنمارك نضالًا متواصلًا ضد القوى التي أشعلت الحرب العالمية الأولى وضد تجار الحروب. وقد جاءت ثورة أكتوبر عام 1917 لتؤكد صواب موقفهم المناهض للإمبريالية والرأسمالية والحرب، وتعزز التزامهم بالتضامن الدولي ومناهضة النظام الرأسمالي وأنماط إنتاجه. وهدفهم كان ولا يزال تقوية الطبقة العاملة في المجتمع الدنماركي تمهيدًا لتحول اشتراكي شامل. وقد واصل الحزب التمسك بهذه الاستراتيجية رغم تغيّر موازين القوى محليًا ودوليًا، عبر دعم البلدان الاشتراكية والتضامن مع الحركات المناضلة دفاعًا عن ظروف المعيشة

في الخطوط العامة اهداف الحزب الشيوعي الدنماركي الحالية:

التنظيم:
يعمل الحزب من أجل ثورة اشتراكية وبناء حركة شيوعية أقوى، بدعم من منظمة شبابية تابعة له.

السياسة الاقتصادية:

النضال من أجل إعادة توزيع موارد المجتمع من الإنفاق العسكري وصناعة الأسلحة إلى الرفاه الاجتماعي مثل المدارس والإسكان والمستشفيات.

العمل النقابي والمحلي:

يشارك الحزب في النضالات النقابية ويترشح لانتخابات البلديات والأقاليم (مثل انتخابات 2025) مع التركيز على تحسين الخدمات العامة.

انتقاد الاتحاد الأوروبي:

يرى أن الاتحاد الأوروبي كتلة تجارية لا تخدم الطبقة العاملة، ويركّز على تسليط الضوء بشكل نقدي على اتفاقيات التجارة الخاصة به.

السلام ومناهضة الإمبريالية:

معارضة قوية لمشاركة الدنمارك في عمليات حلف الناتو، والتركيز على التضامن مع القوى المناهضة للإمبريالية.

اللائحة الموحدة (الحمر الخضر – الانهيدليستين) في مؤتمرها الاخير:

في البرنامج العام لحزب اللائحة الموحدة نقرأ ما يلي:

البرنامج السياسي لحزب اللائحة الموحدة يقوم على فكرة أساسية هي أن **المجتمع الحالي يمكن تغييره** وأن الفقر وعدم المساواة وتدمير البيئة ليست أمورًا حتمية، بل هي نتيجة للنظام الرأسمالي الذي يضع **الربح قبل احتياجات**

البشر .ويرى الحزب أن الرأسمالية تركز الثروة والسلطة في يد أقلية صغيرة من أصحاب الشركات والمال، بينما تعيش الأغلبية من بيع عملها.

يؤكد البرنامج أن **التقدم الاجتماعي عبر التاريخ تحقق من خلال التنظيم الجماعي والنضال الشعبي**، مثل نضالات الحركة العمالية والنسوية التي أدت إلى مكاسب مثل التعليم المجاني والرعاية الصحية ودولة الرفاه. لكنه يرى أن هذه المكاسب أصبحت اليوم تحت ضغط بسبب سياسات السوق والخصخصة والعولمة الاقتصادية.

ينتقد الحزب الرأسمالية لأنها تؤدي إلى عدة مشكلات رئيسية:

- **عدم المساواة الاقتصادية** داخل الدول وعلى المستوى العالمي.
- **الأزمات الاقتصادية المتكررة** مثل البطالة والفقر.
- **الإمبريالية واستغلال دول الجنوب العالمي** من خلال التجارة غير المتكافئة والديون.
- **تدمير البيئة والمناخ** بسبب السعي المستمر للنمو والربح.

لذلك يدعو الحزب إلى بناء **مجتمع اشتراكي ديمقراطي** يقوم على توسيع الديمقراطية لتشمل الاقتصاد، بحيث تصبح القرارات الاقتصادية الكبرى خاضعة لإرادة المجتمع وليس للشركات الكبرى أو الأسواق المالية. ويعني ذلك تعزيز **الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج** وإعطاء العمال والمجتمع دورًا أكبر في إدارة الشركات والموارد.

كما يؤكد البرنامج على ضرورة بناء **مجتمع عادل ومستدام بيئيًا** يركز على تحسين جودة الحياة بدلًا من زيادة الاستهلاك، ويشمل تقليل ساعات العمل، وتقوية الخدمات العامة، والاستثمار في الصحة والتعليم والثقافة.

يرى الحزب أن التغيير الحقيقي لن يتحقق فقط عبر البرلمان، بل عبر **الحركات الشعبية والنقابات والتنظيم الديمقراطي للمجتمع** .كما يدعو إلى تعاون دولي وتضامن بين الشعوب، والعمل من أجل عالم أكثر سلمًا، بما في ذلك تقليل التسلح والابتعاد عن التحالفات العسكرية مثل الناتو.

باختصار، يسعى حزب اللائحة الموحدة إلى **مجتمع اشتراكي ديمقراطي قائم على الحرية والمساواة والتضامن وحماية البيئة**، حيث تُستخدم ثروة المجتمع لخدمة الأغلبية وليس لمصلحة أقلية صغيرة.

المساواة والعدالة الاجتماعية

تفاقمت اللامساواة في الدنمارك إلى مستويات تاريخية، حيث تستحوذ نخبة صغيرة على ثروات هائلة بينما يكافح كثيرون لتدبير شؤونهم. الشركات الكبرى تحقق أرباحًا بمليارات الكرونات، وغالبًا من دون مساهمة ضريبية عادلة، في حين تكافؤ ها الحكومة بتخفيضات ضريبية ومعاملة تفضيلية. بالمقابل، تتعرض خدمات الأطفال وكبار السن وذوي الإعاقة للتقليص، ويجد المتقاعدون والطلاب والمرضى والعاطلون أنفسهم تحت ضغط معيشي متزايد.

حزب «اللائحة الموحدة (Enhedslisten) يطرح مسارًا مختلفًا يقوم على قانون مُلزِم لمكافحة اللامساواة بأهداف واضحة حتى عام 2035. يريد تخفيف الضرائب عن ذوي الدخل المنخفض، وفرض ضرائب عادلة على الثروات الكبرى والميراث والمضاربات، مع استثمارات أكبر في الرفاه المشترك، وسدّ الثغرات في النظام الصحي، وضمان أجور عادلة وظروف عمل لائقة للعاملين في قطاع الرفاه.

الرفاه الاجتماعي والاقتصاد

دولة الرفاه هي أساس الأمان والفرص في الدنمارك، ويجب تعزيزها لا إضعافها. لا ينبغي أن يحدد حجم الحساب البنكي إمكانية الحصول على العلاج أو رعاية الأطفال أو شيخوخة كريمة. إلا أن الحكومة تتجه نحو الخصخصة ومنح التخفيضات الضريبية للأثرياء، ما يطيل قوائم الانتظار ويقلص الخدمات الأساسية.

الحزب يرفض تحويل أموال الضرائب إلى أرباح لشركات الرفاه الخاصة، ويطالب بخطة إنقاذ عاجلة للنظام الصحي وقطاع الطب النفسي، وزيادة عدد العاملين في دور الحضانة والمدارس والرعاية، وتحسين الدعم لذوي الإعاقة والفئات الهشة.

بهذه السياسات يمكن استعادة قوة نظام الرفاه، ليخدم جميع الدنماركيين — لا القادرين فقط — ويضمن مجتمعًا قائمًا على الأمان والتضامن والمساواة في الفرص.

الأحزاب الشيوعية وأحزاب اليسار التي تشكلت الى جانبها، يشتركان عموما في الموقف من العديد من السياسات الداخلية في بلدانها، وبدرجة اقل نسبيا في سياساتها الخارجية، حيث تتميز الأحزاب الشيوعية بمواقف أكثر مبدئية، بما ينسجم في الدفاع عن قضية السلام واستقلال الشعوب والعدالة، وبالضد من سياسات التسلح والهيمنة، ومن الأمثلة البارزة الموقف من عملية فنزويلا واعتقال مادورو وزوجته وحصار كوبا وغزة وقضية الشعب الفلسطيني في نيل حقوقه المشروعة، وصولا الى الحرب والعدوان التي شنتها مؤخرا الإدارة الامريكية وإسرائيل على أيران. في حين نجد مواقف ثابتة وواضحة للحزب الشيوعي الدنماركي من كل هذه القضايا، نرى موقف جيد وتضامني للائحة الموحدة مع نضال الشعب الفلسطيني، لكن بمواقف وسطية باهتة من عملية فنزويلا وحصار كوبا وصمت نسبي امام الحرب ضد أيران، يعود قسم منها لحسابات انتخابية امام رأي عام محاصر عموما بالأعلام الرأسمالي، مع ان وسائل التواصل الاجتماعي تمنح حيزا أكبر للتعبير عن مختلف المواقف. اما حزب الشعب الاشتراكي الذي تأسس عام 1958 كانشقاق من الحزب الشيوعي الدنماركي، فلا توجد له مواقف تذكر من العديد من القضايا الخارجية.

رؤية حزب اللائحة الموحدة والعديد من أحزاب اليسار في أوربا ومنها العديد من الأحزاب الشيوعية، لأفاق التطور نحو الهدف الاشتراكي يمكن قراءتها بشكل عام في الكتاب الصادر للمتحدث الرئيسي لحزب اللائحة الموحدة بيليه دراغستيد. ما تراه العديد من قوى اليسار الأوربي، ليس بالضرورة ينطبق على بلدان "العالم الثالث او الجنوب" وعلى سياسات وتحليل قوى اليسار فيها والسياسات والبرامج المتبناة والتي تعكس ظروفها المحلية والاقليمية.

ادناه خلاصة باستخدام الذكاء الاصطناعي للكتاب الصادر عن تحليل وافاق التطور نحو الاشتراكية كما يراها المتحدث الرسمي لحزب اللائحة الموحدة في الدنمارك.

كتاب الاشتراكية الإسكندنافية – الطريق نحو اقتصاد ديمقراطي

الكتاب صدر بالانكليزية في أب 2025 - الاشتراكية الاسكندنافية - الطريق نحو اقتصاد ديمقراطي، في حين ان النسخة المحلية من الكتاب باللغة الدنماركية طبعت في عام 2021.

https://www.plusbog.dk/nordic-socialism-pelle-dragsted-9780299353605

https://www.gyldendal.dk/produkter/nordisk-socialisme-9788702294859

المؤلف: بيليه دراغستيد - المتحدث الرئيسي لحزب اللائحة الموحدة (القيادة جماعية ولا يوجد سكرتير او رئيس للحزب).

النص ادناه **باللون الازرق تم اعداده عبر الذكاء الاصطناعي** لمحتوى الكتاب، **وباللون الأسود لملاحظات من قبل معد المادة**.

نظرة عامة

في كتاب الاشتراكية الإسكندنافية، يجادل بيليه دراغستيد بأن دول الشمال الأوروبي ليست مجرد دول رأسمالية ذات دولة رفاه، بل هي اقتصادات هجينة تحتوي بالفعل على عناصر اشتراكية مهمة. وتشمل هذه العناصر قطاعًا عامًا قويًا، وشركات تعاونية، وصناديق تقاعد جماعية، ومؤسسات ديمقراطية تحدّ من هيمنة السوق الخالصة.

قضية وجود عناصر اشتراكية ضمن النظام الاقتصادي والاجتماعي في الدول الاسكندنافية، مسألة هامة جدا للحوار معها، سيما وأنها تعزز النظرة القائلة بامكانية التطور الديمقراطي التدريجي صوب الاشتراكية. هذا الى جانب كون الدولة وفق هذا التحليل خارج الوصف الكلاسيكي الماركسي بكونها ممثلة للطبقة المسيطرة في النظام الرأسمالي، وهذا ما يشير اليه بيليه دراغستيد في كتابه في عدة مقاطع بشكل مباشر او غير مباشر. من المفيد الإشارة هنا، الى كتاب الباحث الدكتور صالح ياسر – الدولة، السلطة، الطبقات الاجتماعية، والذي نشر عام 2020 عن دار بيت الكتاب السومري.

https://www.iraqicp.com/index.php/sections/variety/37916-2020-06-16-07-22-55

بدلاً من الدعوة إلى قطيعة ثورية مع الرأسمالية، يقترح دراغستيد توسيع وتعميق العناصر الديمقراطية والجماعية الموجودة بالفعل داخل المجتمعات الإسكندنافية .مشروعه إصلاحي وتدريجي ومؤسسي: أي توسيع الديمقراطية لتشمل المجال الاقتصادي نفسه.

من المؤكد ان الحزب الشيوعي الدنماركي له تحليل مختلف لقضية الدولة والسلطة وطبيعتهما ولقضية الصراع الطبقي، ولكن كلا الحزبين يجد الطريق السلمي اساسا للوصول للهدف الاشتراكي، مع الفارق في ظروف الوصول اليه، حيث لازال الحزب الشيوعي يستخدم مفهوم الثورة الاشتراكية، لكن عبر تغيير جذري لميزان القوى محليا أولا وعالميا ثانيا من اجل فرض التغيير الاشتراكي اجتماعيا وسلميا في الغالب.

الفكرة الأساسية

يتحدى دراغستيد الفكرة الشائعة بأن النموذج الإسكندنافي مجرد «رأسمالية مُدارة جيدًا». ويؤكد أن:

- الرأسمالية لا تهيمن بالكامل على اقتصادات دول الشمال.
- الملكية العامة، والتعاونيات، وصناديق الثروة الاجتماعية تمثل أشكالًا حقيقية من الملكية الاجتماعية.
- مهمة الاشتراكية الديمقراطية هي تحويل ميزان القوة من رأس المال الخاص إلى السيطرة الديمقراطية.

فالاشتراكية، في نظره، ليست يوتوبيا بعيدة، بل امتداد عملي لمؤسسات قائمة بالفعل في الشمال الأوروبي.

المحاور الرئيسية

1. الاقتصاد الهجين - توجد الأسواق، لكنها تتعايش مع هياكل ملكية جماعية وديمقراطية.

2. الديمقراطية الاقتصادية - يجب أن تمتد الديمقراطية إلى أماكن العمل والتمويل وهياكل الملكية، لا أن تقتصر على الانتخابات البرلمانية.
3. الملكية الجماعية - يمكن للمؤسسات العامة وصناديق الثروة الاجتماعية أن تُسهم تدريجيًا في إضفاء الطابع الاجتماعي على رأس المال.
4. الإصلاح التدريجي - يحدث التحول عبر التنظيم السياسي والإصلاح المؤسسي، لا عبر الثورة.
5. تقليص قوة رأس المال - ينبغي الحد من النفوذ البنيوي للشركات الكبرى على السياسة والمجتمع.

الخطوط العريضة للإصلاحات العشرة المقترحة

يقترح دراغستيد عشر إصلاحات عملية تهدف إلى دمقرطة الاقتصاد وتوسيع الملكية الاجتماعية:

1. توسيع القطاع العام: زيادة الملكية العامة الديمقراطية في القطاعات الأساسية، بما يتجاوز خدمات الرفاه التقليدية لتشمل البنية التحتية والصناعات الاستراتيجية.

2. تحديث اشتراكية الصناديق: إنشاء أو توسيع صناديق ثروة اجتماعية تمتلك حصصًا في الشركات بشكل جماعي، وتستثمر رأس المال لخدمة الأهداف العامة بدلًا من الربح الخاص.

3. إلغاء الخصخصة وإقامة ملكية عامة ديمقراطية جديدة: إعادة الخدمات والمؤسسات التي تمت خصخصتها سابقًا إلى سيطرة عامة أو ديمقراطية، مع هياكل حوكمة شفافة.

4. حوكمة الشركات بنظام المجلسين: إصلاح الشركات بحيث تُقسم سلطة اتخاذ القرار بين مالكي رأس المال والممثلين الديمقراطيين (مثل العمال)، لتحقيق توازن داخل المؤسسة.

5. دمقرطة القطاع المالي: تحويل النظام المصرفي والمالي بحيث تعكس قرارات الإقراض والاستثمار الأولويات الاجتماعية والبيئية، لا الربحية فقط.

6. الأرض والسكن وفق قيمة الاستخدام: تحويل سياسات الإسكان والأراضي بعيدًا عن المضاربة، والتعامل مع السكن كحق اجتماعي لا كسلعة.

7. اشتراكية البيانات: اعتبار البيانات الرقمية والمنصات الكبرى موارد اجتماعية مشتركة تُدار ديمقراطيًا.

8. إزالة الطابع السلعي وتوسيع السلع العامة: توسيع الوصول الشامل إلى الخدمات الأساسية مثل الصحة، النقل، رعاية الأطفال، والاتصالات، وتقليل الاعتماد على السوق لتلبية الاحتياجات الأساسية.

9. التخطيط الديمقراطي وفق نموذج "الدونات": اعتماد أدوات تخطيط ديمقراطية توازن بين الحاجات الاجتماعية والحدود البيئية، لتوجيه التنمية الاقتصادية نحو الاستدامة.

نموذج الدونات - Doughnut Economics: هو إطار اقتصادي وتنموي مستدام طورته الخبيرة البريطانية كيت راوورث، يهدف إلى تلبية احتياجات البشر الأساسية (الأساس الاجتماعي) دون تجاوز الحدود البيئية لكوكب الأرض (السقف البيئي). يمثل الشكل "مساحة آمنة وعادلة" للبشرية تقع بين هذين الحدين، محققة توازناً بين الازدهار الاجتماعي والاستدامة

10. ضمان العمل الكامل وبرنامج وظيفة عامة: ضمان حق العمل لكل من يرغب فيه عبر استثمارات عامة في قطاعات ذات فائدة اجتماعية مثل الرعاية، والتحول الأخضر، والبنية التحتية.

الخلاصة: يرى دراغستيد أن برنامجه يهدف إلى تعميق الديمقراطية داخل الاقتصاد بشكل تدريجي .فهو لا يسعى إلى إلغاء الأسواق بالكامل، بل إلى:

- تقليص هيمنة رأس المال الخاص
- توسيع الملكية الجماعية والعامة
- دمقرطة الاستثمار وحوكمة الشركات
- توجيه النشاط الاقتصادي نحو أولويات اجتماعية وبيئية

والنتيجة المتوخاة هي اقتصاد ديمقراطي متجذر في التقاليد المؤسسية لدول الشمال الأوروبي، مع إمكانية تطبيق مبادئه خارج المنطقة أيضًا.

يمكن تقسيم الإجابة، المتعلقة بتحليل الرؤية اعلاه إلى جزأين:

1. تحليل نقدي لمدى واقعية إصلاحات دراغستيد
2. مقارنة بين طرح دراغستيد والماركسية الكلاسيكية

أولاً: تحليل نقدي لمدى واقعية الإصلاحات: عوامل تجعل الإصلاحات واقعية (خصوصًا في السياق الإسكندنافي)

1. وجود قاعدة مؤسسية مسبقة، حيث تمتلك دول الشمال:

- قطاعًا عامًا قويًا
- نقابات عمالية منظمة
- تقاليد حوكمة شفافة
- قبولًا ثقافيًا واسعًا لدور الدولة

هذا يجعل توسيع الملكية الاجتماعية أقل صدامًا مقارنة بدول ذات تقاليد ليبرالية متشددة.

2. التجربة التاريخية: العديد من عناصر "اشتراكية الصناديق" أو الملكية الجماعية موجودة بالفعل (مثل صناديق التقاعد العامة). الإصلاحات هنا تبدو امتدادًا تدريجيًا لا قطيعة جذرية.
3. الشرعية الديمقراطية: المشروع إصلاحي لا ثوري، ما يجعله قابلًا للتطبيق عبر الانتخابات والتحالفات البرلمانية.

تحديات واقعية جدية:

- العولمة وحركة رأس المال - في اقتصاد عالمي مفتوح:

- يمكن لرأس المال أن يغادر
- يمكن للشركات نقل استثماراتها
- المنافسة الضريبية بين الدول تضغط على أي مشروع توسعي للملكية العامة

هذا يضع حدودًا عملية على مدى "اجتماعية" الاقتصاد دون تنسيق دولي.

- مقاومة النخب الاقتصادية - إصلاحات مثل:
  - دمقرطة الشركات
  - تقليص سلطة المستثمرين
  - إعادة الخصخصة

والتي من المؤكد ستواجه مقاومة سياسية وإعلامية وقضائية قوية.

- حدود الإصلاح التدريجي - النقد الماركسي التقليدي هنا يقول: إذا لم تُمس البنية الأساسية للملكية الخاصة لوسائل الإنتاج بشكل جذري، فإن الرأسمالية ستتكيف وتعيد إنتاج هيمنتها.
- مشكلة الكفاءة والحوافز

خصوم المشروع يجادلون بأن:

- تقليل الربحية قد يضعف الاستثمار
- دمقرطة القرارات قد تبطئ الابتكار
- التسييس المفرط للاقتصاد قد يقلل من المرونة

هذه ليست اعتراضات حاسمة، لكنها تحديات عملية تحتاج حلولًا مؤسسية دقيقة.

التقييم الواقعي العام

- في السياق الإسكندنافي: الإصلاحات ممكنة جزئيًا وتدريجيًا.
- خارج هذا السياق: تصبح أكثر صعوبة بسبب ضعف النقابات، ضعف الثقة بالمؤسسات، أو هيمنة النخب الريعية.
- عالميًا: تحتاج إلى تنسيق عابر للحدود لتجنب "هروب رأس المال."

ثانيًا: مقارنة بين طرح دراغستيد والماركسية الكلاسيكية

طبيعة التحول - عند ماركس:

- التحول ثوري
- صراع طبقي حاد
- إسقاط نمط الإنتاج الرأسمالي

عند دراغستيد:

- تحول تدريجي
- إصلاح مؤسسي
- إعادة توازن داخل النظام القائم

الفرق الجوهري: ماركس يرى الاشتراكية كنقيض للرأسمالية، بينما دراغستيد يراها امتدادًا تدريجيًا داخل اقتصاد هجين.

مفهوم الدولة - الماركسية الكلاسيكية:

- الدولة أداة في يد الطبقة الحاكمة
- لا يمكن الاعتماد عليها لتحقيق الاشتراكية دون تغيير جذري

عند دراغستيد:

- الدولة الديمقراطية أداة أساسية للتحول
- يمكن استخدامها تدريجيًا لتوسيع الملكية الاجتماعية

هنا يظهر الطابع "الاجتماعي الديمقراطي" بوضوح.

الملكية ووسائل الإنتاج

عند ماركس:

- الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج يجب إلغاؤها
- تحويلها إلى ملكية اجتماعية شاملة

عند دراغستيد:

- لا يدعو لإلغاء شامل للملكية الخاصة
- يقترح تقليصها تدريجيًا عبر صناديق عامة وتوسيع القطاع العام

الرؤية للرأسمالية

عند ماركس:

- نظام يحمل تناقضاته الداخلية
- سينهار تاريخيًا بفعل أزماته

عند دراغستيد:

- الرأسمالية مرنة
- يمكن احتواؤها وتقييدها بدل إسقاطها

التخطيط

في الماركسية:

- تميل إلى تخطيط شامل لوسائل الإنتاج

عند دراغستيد:

- تخطيط جزئي موجه مثل نموذج "الدونات"
- مع بقاء الأسواق ولكن تحت رقابة اجتماعية

الخلاصة المقارنة:

المجال	طرح بيليه دراغستيد	الماركسية الكلاسيكية
طريقة او وسيلة التغيير	إصلاحية تدريجية	ثورية
دور الدولة	أداة ديمقراطية للتحول	أداة طبقية
الملكية	تقليص تدريجي لهيمنة رأس المال	إلغاء شامل للملكية الرأسمالية
الأسواق	تُقيّد وتُوازن	تُستبدل
الصراع الطبقي	أقل حدة وأكثر مؤسسية	مركزي

المقارنة أعلاه فيها الكثير من العمومية، وإن كانت بشكل مختصر تعبر عن أهم الفروق بخطوطها العامة بين الرؤية الواردة في الكتاب وبين فهم الذكاء الاصطناعي للماركسية الكلاسيكية.

العديد من الأحزاب الشيوعية تتعامل أيضاً مع الفكر الماركسي كموجِّه للعمل، وما يُذكر أعلاه عن "الماركسية الكلاسيكية" ليس بالضرورة أن تُؤخذ كنصوص جامدة، وإنما يتم التعامل معها وفقاً لظروف التطور الاقتصادي والاجتماعي.

إن ما يُطرح هنا بخصوص الماركسية الكلاسيكية ليس بالضرورة هو ما تتبناه بكل جزئياته الأحزاب الشيوعية حالياً، سيما أننا نتحدث عن تجارب كبيرة مرت بها الحركة الشيوعية، على اختلاف أحزابها في عموم العالم وخبرتها المراكمة، سواء الإيجابي والانتصارات منها أو السلبي والانكسارات.

الخلاصة النهائية - طرح دراغستيد يمكن وصفه بأنه:

- اشتراكية ديمقراطية مؤسسية
- أقل راديكالية من الماركسية الكلاسيكية
- أكثر واقعية في السياق الإسكندنافي
- لكنه يظل محدودًا أمام قوى العولمة والرأسمال العالمي

النقطة الرابعة الاخيرة والتي تشير إلى محدودية هذا الخيار يتجلى مثالها في موقف دول أوروبا، بما في ذلك تلك التي تحكمها قوى يسار الوسط، أي القوى القريبة من تيار الديمقراطية الاجتماعية، وعجزها عن مواجهة نهج الإدارة الأمريكية الحالية. فقد انساقت هذه الدول نحو زيادة ميزانياتها العسكرية، وأسهمت في توتير الأوضاع الدولية. بل إن بعض هذه الدول يشارك عسكريًا أو سياسيًا مع الإدارة الأمريكية في استخدام القوة للضغط على مختلف البلدان وابتزازها بهدف فرض سياسات هذه الإدارة. ومع ذلك، بدأت قلة من هذه الدول في الآونة الأخيرة تعلن معارضتها لهذه السياسات. إن دور قوى اليسار وقوى السلام والحركات الاجتماعية يلعب دورًا رئيسًا في الضغط على حكوماتها، في سبيل الابتعاد، بل والتنديد وعدم المشاركة في هكذا نهج غير مسؤول تجاه مصالح البشرية وقضية السلم والتعايش في عالمنا، النهج الذي يعكس تغول الامبريالية، وبما يتجاوز شريعة الغاب وواقع استخدام تفوق القوة.

في عالم الحركة الاشتراكية على يسار الديمقراطية الاجتماعية "الاشتراكية الديمقراطية تاريخياً"، هناك مجال واسع وضروري للتفاعل والتنسيق سياسياً وفكرياً، وصولاً لنضالات مشتركة وتحالفات برلمانية واجتماعية، عبر

البحث عن المشتركات بين مختلف هذه الأطراف، وصولاً لجبهة شعبية موحدة في مواجهة نظام الرأسمالية وطابعه الإمبريالي، وعدم تغليب الفوارق وتعدد الاجتهاد الفكري والسياسي واتهام الفرقاء الآخرين بالتطرف وعدم الواقعية والجمود من جهة، أو اليمينية والتحريفية والاستسلام للمسار الرأسمالي من جهة أخرى في عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي المركبة والمعقدة. التنسيق والتعاون والتحالف مرحلياً أو لفترات زمنية طويلة، لا يلغي تعدد المواقف وحق كل طرف بالتعبير عما يراه التحليل الصائب للواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.